المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال

Global Journal of Economics and Business (GJEB)

Journal Homepage: https://www.refaad.com/views/GJEB/home.aspx

ISSN: 2519-9293(Online) 2519-9285 (Print)

www.refaad.com

أثر الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر على إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية للمؤسسات الإقتصادية - دراسة تطبيقية للمجمع الصناعي لإسمنت الجزائر(GICA) للفترة (٢٠١١-٢٠١٦) -

عبد النور شنين [١]، أمال مهاوة[٢]، محمد زرقون[٣]

[١،٢،٣]مخبر التطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية والمالية، كُلّية العُلوم الاقتصاديّة والعُلوم التّجاريّة وعُلوم التّسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر

[1]Chenineabdennour@yahoo.com

استلام البحث: ٢٠٢٠/٢/١ **مراجعة البحث:** ٢٠٢٠/٢/١٥ **قبول البحث:** ٢٠٢٠/١٠/٧ **DOI:** https://doi.org/10.31559/GJEB2020.9.2.6

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إختبار أثر الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر على إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية للمؤسسات الإقتصادية، وذلك على عينة المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (GICA) للفترة (٢٠١١-٢٠١٦). توصلت نتائج الدراسة إلى وجود مؤشرات جوهرية بشيوع ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية لدى مؤسسات المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر(GICA)، كما أثبتت النتائج وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في مستوى ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية لدى مؤسسات المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر(GICA) نتيجةً للخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر مما يشير إلى إرتفاع ممارسات إدارة الأرباح للفترة الثانية من تطبيق النظام المحاسبي المالي(SCF) حسب نماذج القياس الأربعة المختلفة، كما أظهرت النتائج وجود تأثير ذو فروقات جوهرية للعوامل (الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي، مديونية الشركة، معدل نمو الشركة) في توجيه ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، في حين لم يكن للعوامل (ربحية الشركة، الحجم، مستوى السيولة، مخاطر الاستغلال، المدفوعات الضريبة، التحفظ المحاسبي، التدفق النقدي) أثر في توجيه ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الإقتصادية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: إدارة الأرباح؛ خبرة متراكمة لممارسة العمل المحاسبي؛ نظام محاسبي مالي.

المقدمة:

هناك العديد من النماذج السلوكية المثيرة للجدل والتي يصعب فيها التمييز المطلق، من بينها ما تتخذه الإدارة من قرارات تتحكم من خلالها في المعلومات المحاسبية التي تعتمد عليها الأطراف ذات العلاقة بالشركة، وقد تؤدي هذه القرارات إلى التأثير سلباً على الأرباح المحاسبية طالما توافر في هذا السلوك صفة التعمد، مما يعتبره البعض نوعاً من التحايل أو التلاعب في يد المحاسبة، وذلك بهدف تضليل مستخدمي المعلومات المحاسبية حول الأداء الحقيقي للشركة لتحقيق مكاسب خاصة، أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية الواردة في التقارير المالية، وتحاول إدارة الشركة التحكم بمستوى الأرباح من خلال المرونة المحاسبية المتاحة بتعدد الخيارات المسموح بها في نطاق المعايير المحاسبية الملزمة التطبيق، وثانياً المرونة التشغيلية، من خلال التحكم ببعض القرارات التشغيلية والتي من شأنها أن تنعكس على مستوى أرباح الفترة المحاسبية، وإن إستخدام هذه المرونة بنوعيها للوصول إلى صافي ربح مستهدف يؤدي إلى ما يعرف بإدارة الأرباح.

تعرض المحاسبة في الآونة الأخيرة لنوع من فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية، نتيجة العديد من الفضائح المالية وانهيارات كبرى الشركات العالمية كشركة انرون، وما أفرزته الأزمة المالية العالمية الأخيرة ٢٠٠٨م من تساؤلات حول إخفاء وتحريف للوضع المالي الحقيقي لهذه الدول ومؤسساتها، من خلال نقص الشفافية وعجز المعايير المحاسبية الدولية بتغطية التطورات والإبداع المستمر التي شهدته المنتجات المالية بشكل عام، والتي كان لها الدور المباشر وغير المباشر في انفجار هذه الأزمات والفضائح المالية، مما ترتب على تلك الانهيارات أضرار مادية واجتماعية واقتصادية عمقت من الاضطرابات وزيادة حالة عدم الاستقرار للاقتصاد العالمي، ناتجة من تضليل وطمس للحقائق وتلاعبات في الكشوفات المالية باعتبارها الوسيلة

الأساسية التي تقدم بها المؤسسات المعلومات عن الأداء والمركز المالي والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية، ومن هنا بدأت الشكوك تثار حول جودة الكشوفات المالية، وما تتضمن من بيانات عن الأرباح المحاسبية.

عند تحليل دور الخبرة المتراكمة للممارسة العمل المحاسبي في الجزائر، أكدت بعض الدراسات في سياق اعتماد الجزائر للنظام المحاسبي المالي بما يتوافق مع المعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) بصدور القانون (٠٧-١١) المتضمن النظام المحاسبي المالي، والذي ألزمت الشركات الجزائرية به بداية عام ٢٠١٠م، انقسمت نتائج البحوث التجريبية فيما بينها، فيري البعض أن الفترة الثانية من اعتماد هذه المعايير توفر مرونة أكبر في الخيارات المحاسبية بسبب معايير غامضة وخيارات علنية وخفية وتقديرات ذاتية، أدت إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح، أما الإدعاء الثاني لهذه الدراسات، فيرى أن الفترة الأولى من اعتماد المعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) بالشكل الإلزامي أو الطوعي كان بسبب حوافز زيادة شفافية التقارير المالية، وبالتالي إنخفاض ممارسات إدارة الأرباح، في حين يرى أصحاب الإدعاء الثالث أن إنخفاض أو زيادة ممارسات إدارة الأرباح، لا يعكس على التوالي إنخفاض أو زيادة مجال المرونة المتاحة للإدارة للمناورة بالأرباح المعلنة للشركات، بل يعزى ذلك إلى الظروف السياسية والاقتصادية والقانونية، وكذلك النظم والتطبيقات المحاسبية القائمة في الدولة التي تحكم العمل المحاسبي، ليبقى السؤال مفتوحاً حول أثر الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) المتوافق مع المعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) على ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية.

مشكلة الدراسة:

إنطلاقاً مما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى أثر الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر على إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية؟

بغرض دراسة هذه الإشكالية الرئيسية تم تقسيمها إلى إشكاليات فرعية على النحو التالي:

١. هل هناك مؤشرات جوهرية بشيوع ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية لدى مؤسسات المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر(GICA) للفترة ٢٠١١-٢٠١٦؟

٢. هل هناك فروقات جوهرية في مستوى ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية قبل وبعد الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر؟

٣. هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية في العوامل الإقتصادية المؤثر على ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الإقتصادية الجزائرية نتيجةً للخبرة المتراكمة لممارسه العمل المحاسبي في الجزائر؟

الفرضيات:

بغرض الإجابة عن الأسئلة السابقة يتم وضع الإجابات الاحتمالية التالية:

١. لا توجد مؤشرات جوهرية بشيوع ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية لدى مؤسسات المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر(GICA) للفترة ٢٠١١-٢٠١٦.

٢. لا توجد فروقات جوهرية في مستوى ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية قبل وبعد الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر.

٣. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية في العوامل الإقتصادية المؤثر على ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الإقتصادية الجزائرية نتيجةً للخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تطرقت للعلاقة بين المعايير المحاسبية الدولية أو العوامل الاقتصادية وممارسات إدارة الأرباح، وفيما يلي عرض لبعض هذه الدراسات:

- استهدفت دراسة **Hrichi (2013)** اختبار تأثيرات الاعتماد الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية على إدارة الأرباح في الشركات الفرنسية، من خلال تحليل مقارن لمتوسطات المستحقات الاختيارية كمقياس لممارسات إدارة الأرباح، وأشارت النتائج إلى أن الاعتماد الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية له علاقة ذات تأثيرات موجبة على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الفرنسية، مما يعني أن الاعتماد الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية أدى إلى زيادة المستحقات الاختيارية، مما ينعكس سلبا على جودة المعلومات المحاسبية.
- و أيدتها دراسة **Zhang et al, (2013)** التي تهدف هذه الدراسة إلى اختبار الاعتماد الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من خلال تطبيق المعايير المحاسبية الجديدة المتقاربة مع المعايير المحاسبية الدولية في خفض ممارسات إدارة الأرباح، بفحص عينة تتكون من الشركات الصينية المدرجة في بورصتي شنغهاي وشنتشن (Shanghai and Shenzhen) للفترة الممتدة بين ٢٠٠١-٢٠١٠، أشارت النتائج إلى أن المعايير المحاسبة هي

العامل الأكثر أهمية المرتبط بممارسات إدارة الأرباح، نتيجة لوجود علاقة إيجابية وذات دلالة معنوية بين فترات التطبيق والمستحقات الاختيارية، حيث أن تبني المعايير المحاسبية الجديدة المتقاربة مع المعايير المحاسبية الدولية أدت إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح بشكل ملحوظ، كما تؤكد هذه النتيجة أيضا الحجج القائمة بأن البيئة الاقتصادية والمؤسسية الصينية لا تتفق مع اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، والتي تتيح فرصا ومجالات أكثر للتلاعب بالأرباح المفصح عنها.

- **كما أيدتها دراسة صديقي (٢٠١٦)** التي تهدف لمعالجة إشكالية الغموض النسبي لممارسات النظام المحاسبي المالي(SCF)، والخصائص المالية للمؤسسة على ممارسات إدارة أرباح، لعينة تتكون من (٦١) مؤسسة اقتصادية جزائرية خلال الفترة الممتدة بين (٢٠٠٩ -٢٠١٤). تؤكد النتائج شيوع ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، حيث ينعكس الغموض النسبي لممارسات النظام المحاسبي المالي (SCF)، على كثافة إدارة أرباح، مما يبين وجود انعكاس غير مباشر للغموض النسبي على موثوقية التقارير المالية، كما خلصت الدراسة إلى عدم وجود تأثير للخصائص المالية للمؤسسة على ممارسات إدارة الأرباح.
- **ودراسة شاوشي (٢٠١٦)** التي تهدف إلى اختبار أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية، وذلك بعد التزامها بتطبيق النظام المحاسبي المالي بداية (٢٠١٠)، على عينة من الشركات المساهمة في بورصة الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٣)، أشارت نتائج الاختبارات الإحصائية وجود فروقات ذات دلالة معنوية بين القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية كمؤشر لمستويات إدارة الأرباح، مع زيادة المستحقات الإختيارية في الشركات الجزائرية عينة الدراسة، نتيجة التحول نحو تطبيق النظام المحاسبي المتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، وهو ما يشير إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح من قبل هذه الشركات في فترة ما بعد الإعتماد.
- **وعارضتها دراسة Khoo et al. (2015)** التي تهدف إلى اختبار حجم ممارسات إدارة الأرباح قبل وبعد التقارب مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مع اختبار الفروقات في مستويات خصائص مجلس الإدارة (استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، حجم مجلس الإدارة)، وخصائص الشركة (جودة التدقيق، حجم الشركة، مستوى المديونية، الربحية، نمو الشركة)، قبل وبعد التقارب مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، لعينة مكونة من (٢٣١) شركة مدرجة في البورصة الماليزية للفترة الممتدة بين (٢٠٠٥-٢٠٠٦). بينت نتائج الدراسة أن التقارب مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية خفض من حجم ممارسات إدارة الأرباح للشركة المدرجة في البورصة الماليزية، كما لم تظهر خصائص مجلس الإدارة فروقات ذات دلالة إحصائية في التأثير على ممارسات إدارة الأرباح نتيجة التقارب مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، أما بالنسبة لخصائص الشركة يعتبر متغير نمو الشركة هو الوحيد الذي أعطى تأثير ذو دلالة إحصائية على ممارسات إدارة الأرباح نتيجة التقارب مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- **ودراسة إدريس وصلاح (٢٠١٦)** فقد هدفت لمعرفة ما إذا كانت معايير إعداد التقارير الدولية بمفاهيمها وأدواتها قادرة على الحد من ممارسات إدارة الأرباح، واختبار أثر تطبيق معايير إعداد التقارير المالية الدولية في اختيار السياسات المحاسبية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وإنتاج معلومات ذات كفاءة عالية، وقد اعتمد الباحثان على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع المعلومات على عينة من المصارف السودانية المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية. توصلت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير إعداد التقارير المالية الدولية للحد من ممارسات إدارة الارباح، وغياب معايير التقارير المالية الدولية يؤدى إلى اختلاف الأسس التي تعالج العمليات والأحداث المالية للمنشآت، كما توفر معايير التقارير المالية معلومات محاسبية ذات جودة وقابلة للمقارنة.
- **كما أن دراسة Palacios-Manzano and Martinez-Conesa (2014)** فقد بحثت عما إذا كان التكيف مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية قد حول المبادئ المقبولة عموماً المكسيكية إلى معايير عالية الجودة، من خلال زيادة قابلية المقارنة مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً في الولايات المتحدة، وتخفيض ممارسات إدارة الأرباح، على عينة من الشركات المكسيكية غير المالية المدرجة في بورصة نيويورك خلال الفترة الممتدة بين (١٩٩٧-٢٠٠٨) والمفككة للفترة الخاضعة للمعايير المحلية المكسيكية (١٩٩٧-٢٠٠٤)، والفترة التي تحكمها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (٢٠٠٥-٢٠٠٨). وتشير النتائج أن الجهود المبذولة للتقارب مع المعايير المحاسبية الدولية زادت من قابلية مقارنة الأرباح المحاسبية، ومع ذلك فإن هذا التقارب مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لم يؤدي إلى إنخفاض ممارسات إدارة الأرباح مقارنة بمعايير المحاسبة المحلية المكسيكية.
- **واستهدفت دراسة Lei et al. (2008)** اختبار تأثير اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وقوة إنفاذها (تطبيقها) على ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية في التقارير المالية، وذلك على عينة متعددة الجنسيات عبر (٣٢) دولة، مقسمة إلى: (٢٢ دولة تعتمد المعايير الدولة و١٠ دولة تحكمها المعايير المحلية)، للسنوات المالية الممتدة من (٢٠٠٠-٢٠٠٦). تشير النتائج عموماً إلى إنخفاض مستويات إدارة الأرباح بعد التحول للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مقارنة بالمعايير المحلية، كما أن البلدان التي تتمتع بدرجة تطبيق أقوى لديها مستويات أقل لممارسات إدارة الأرباح.
- **بينما دراسة Fanani (2013)** اختبرت ما إذا كان اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، حجم الشركة، والرافعة المالية، لها تأثير على ممارسات إدارة الأرباح لعينة مكونة من (١٠٢) شركة صناعية مدرجة في بورصة إندونيسيا خلال الفترة الممتدة بين (٢٠٠٦-٢٠١١). تشير النتائج أن

اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ليس لها تأثير على ممارسات إدارة الأرباح، في حين أن حجم الشركة والرافعة المالية لها تأثيرات قوية على إدارة الأرباح، فالشركات كبيرة الحجم تشارك بدرجة أقل في ممارسات إدارة الأرباح، وأن الشركات ذات الرافعة المالية العالية ترتبط بدرجات أكبر لممارسات إدارة الأرباح الذي يتفق مع فرضية الدوافع التعاقدية من أجل تجنب مخالفة اتفاقيات عقود الدين.

تناول الدراسات السابقة موضوع ممارسات إدارة الأرباح وعلاقتها بالمعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) من منظور مالي، معتمدة في ذلك على القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية للتعبير عن ممارسات إدارة الأرباح، والتي تستخدمها إدارة الشركة للتحكم بمستوى أرباح الفترة لتظليل مستخدمي الكشوفات المالية، أما بالنسبة للخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في سياق تطبيق المعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، فذهبت الدراسات لاعتماد مستوى القياس الإسمي (Nominal) والذي يمكن من خلاله تجزئة وتصنيف المتغيرات إلى مجموعات أو فئات، فيتم إعطاء القيمة (١) للدلالة على مجموعة الفترة قبل الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي أو قبل تطبيق المعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، والقيمة (٢) للدلالة على مجموعة الفترة بعد الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي أو تطبيق المعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، وتعترف الدراسات أن هذا القياس ليس له قيمة بل رموز للتفرقة بين الفئات، في حين أنه يساهم في بيان تكرار ونسبة كل فئة من فئات المتغير التابع.

تقدم البحوث السابقة، والتي أجريت أغلبها في بيئات اقتصادية متطورة أدلة مختلفة حول ما إذا كان التحول إلى المعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) يحد أو يساهم في زيادة ممارسات إدارة الأرباح، وهو ما توضحه التفاسير السائدة للنتائج المتضاربة، أي ما مدى أثر فترات تطبيق المعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، أو التوافق معها على ممارسات إدارة الأرباح؟

وللإجابة على هذا السؤال، جاءت هذه الدراسة التي أجريت في بيئة تختلف من حيث المتطلبات القانونية والتنظيمية، مع اختلاف مستوى تطور السوق المالي فيها وخصائصه، ومستوى الإفصاح والشفافية فيها، مقارنة بأغلب الدراسات التي أجريت أغلبها في بيئات اقتصادية متطورة، بينما كانت الدراسات التي تناولت الموضوع في البيئات الأقل تطورا شحيحة خصوصا الدول العربية مثل حالة الجزائر، ولهذه السبب ستقتدي الدراسة الحالية بالأبحاث التي تناولت موضوع إدارة الأرباح وعلاقتها بالنظام المحاسبي المالي (SCF) المتوافق مع المعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) من المنظور المالي، كما يبرز موقع الدراسة الحالية كذلك، من خلال محاولة التعرف على علاقة ممارسات إدارة الأرباح مع العوامل الإقتصادية المؤسسية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية، بالاعتماد على المؤشرات المالية الكمية كوكيل يعبر عن دوافع هذه الممارسات في بيئة الأعمال الجزائرية.

هيكل الدراسة:

بغرض الإجابة على الأسئلة المطروحة، سيتم التطرق في هذه الدراسة للمحاور الآتية:

- **المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لممارسات إدارة الأرباح؛**
- **المبحث الثاني: الطريقة والأدوات؛**
- **المبحث الثالث: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية.**

المبحث الأول: الطرح النظري والمفاهيمي لممارسات إدارة الأرباح

أولاً: مفهوم إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية:

ورد في الأدب المحاسبي العديد من المصطلحات التي تشير إلى ممارسات التلاعب بالأرقام المحاسبية، والتي قد تكون مرادفة لمصطلح إدارة الأرباح، أو شكل من أشكالها، أو أحد مقاييسها، حيث لا يوجد اتفاق عام بين الباحثين على تقديم تعريف موحد وملائم لوصف ممارسات الإدارة وتدخلها في عملية القياس والإفصاح المحاسبي لتقديم أرقام للأرباح المحاسبية بغير صورتها الحقيقية، كما ظهرت تعريفات عديدة ويعود ذلك للفكر المحاسبي الذي انتمى إليه هؤلاء الباحثين، وفيما يلي استعراض لعديد من هذه التعريفات:

حيث يعرف Schipper (1989) ممارسات إدارة الأرباح "بأنها تدخل متعمد في عملية إعداد التقارير المالية الخارجية بهدف تحقيق بعض المنافع الشخصية" Jeanjean (2002)، بينما عرفها Degeorge et al 1999) إدارة الأرباح "بأنها استخدام المديرين للسلطة التقديرية في إعداد التقارير المالية إما بغرض التأثير على توزيع النتائج، أو التعتيم على القيمة الحقيقية للشركة". وعرفها أيضاً Partha (2003) بأنها "التحريف المتعمد للأرباح، الأمر الذي يفضي بدوره إلى أرقام محاسبية تختلف بشكل أساسي عما يمكن أن تكون عليه في غياب التلاعب، وذلك عندما يتخذ المديرين قرارات لا تخضع لأسباب استراتيجية بل لمجرد التأثير على الأرباح " (Marie-Anne Verdier, 2016, P. 9-45).

على الرغم من انه يمكن تعريف إدارة الأرباح بطرق مختلفة، من خلال استعراض التعريفات السابقة، إلا أن هناك اتفاق على أن إدارة الأرباح تؤدى إلى تحريف متعمد للأداء الحقيقي للشركة، وبأخذ هذه التعريفات في الاعتبار، يمكن القول أن إدارة الأرباح بأنها أنشطة متعمدة يقوم بها المدرين بهدف تضليل مستخدمي المعلومات المحاسبية حول الأداء الحقيقي للشركة لتحقيق مكاسب خاصة، أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على

الأرقام المحاسبية الواردة في التقارير المالية، مستغلين المرونة المتاحة لهم للاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية، وكذلك حالات التقدير والحكم الشخصي لبعض عناصر التقارير المالية.

ثانياً: النظام المحاسبي المالي (SCF) ودعمه لممارسات إدارة الأرباح في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية

ينبغي هنا الإشارة إلى أن المخطط المحاسبي الوطني الجزائري نسخة ٧٥/٣٥ المؤرخ في ١٩٧٥/٤/٢٩ وضع حسب معايير الاقتصاد الموجه أو المخطط، ولتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي على مستوى التشغيل والإنتاج، وبالتالي لتلبية حاجيات المحاسبة الوطنية، ونظراً للتحولات العميقة التي شهدتها الجزائر بفتح اقتصادها على اقتصاد السوق، تحرير التجارة الخارجية، فتح رأس المال الإجتماعي للمؤسسات العمومية للخواص، تحرير الأسعار، إنشاء بورصة الجزائر ووجود بنوك خاصة، حتمت على الجزائر توفير معلومات محاسبية ومالية ذات نوعية تساعد المستثمرين على إتخاذ القرارات الرشيدة لاسيما تلك المتعلقة بالشركات المتعددة الجنسيات العاملة بالجزائر نتيجة لظهور جملة من النقائص في المخطط المحاسبي الوطني والذي كان من الضروري القيام بتعديلات جوهرية عليه، ومحاولة تكييفه مع المعايير المحاسبة الدولية (شنوف، ٢٠٠٨، ص.١٩).

وتماشيا مع ذلك قامت الجزائر بانتهاج سياسة إصلاح جذرية لنظامها المحاسبي وذلك من خلال تخليها عن المخطط المحاسبي الوطني، واعتماد النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبة الدولية بصدور القانون (٠٧-١١) المتضمن النظام المحاسبي المالي، والذي ألزمت الشركات الجزائرية به بداية عام ٢٠١٠ (شاوسي، ٢٠١٦، ص.٠٣)، سعياً لما توفره عملية التوفيق العديد من المنافع التي يمكن الحصول عليها سواء كان على المستوى الدولي أو الإقليمي، وتتمثل أهمية التوفيق المحاسبي في(Saudagaran & Diga, 2003, PP.239-266) :

- تقريب الممارسات المحاسبية الوطنية بنظيرتها الدولية، ورفع درجة موثوقية وملاءمة المعلومات المالية والاندماج في الاقتصاد العالمي الذي أصبح واقعاً حتمياً.
- إمكانية تخفيض التكاليف التي تتحمل الشركات متعددة الجنسية التي تباشر أعمالها في دول مختلفة وذلك عند تعديل التقارير المالية لمعالجة الآثار التي تنتج عن اختلاف الممارسات المحاسبية المتعلقة بإعداد التقارير بين الدول المختلفة.
- إمكانية توفير التكاليف المتعلقة ببناء المعايير المحاسبية في الدول النامية من خلال تطبيقها للمعايير المحاسبية التي تم تطويرها في دول أخرى أو بواسطة مجلس معايير المحاسبة الدولية مع ضرورة مراعاة المتغيرات البيئية المحيطة بالممارسات المحاسبية في تلك الدول عند تطبيق تلك المعايير.
- إمكانية تطبيق أفضل الممارسات المحاسبية من خلال إتاحة الفرصة للدول التي تتميز ببيئة محاسبية لازالت في طور التكوين والنمو للاستفادة من تجارب الدول التي تتميز ببيئة محاسبية متقدمة (Fry & Chandler, 2006, PP.147–162).

بغض النظر عن المنافع المتوقعة من إستخدام المعايير المحاسبية الدولية كقاعدة لتطوير المعايير المحلية، إلا أنه لا يمكن تجاهل المرونة التي تتيحها فيما يتعلق بتوفير قدراً كبيراً من السماح للإدارة بإستخدام أحكامها التقديرية بشأن العديد من المعالجات المحاسبية لتعزيز جودة التقارير المالية بما يضمن استفادة أصحاب المصالح المختلفة منها، وتحسين القدرة التنافسية في سوق رأس المال العالمي، وأيضاً حتى يصبح الاختيار متوافقاً مع ظروف الشركة، إلا أن المساحة الممنوحة للاختيار والتقدير الحكمي للإدارة في العديد من الأمور المحاسبية، قد يقود إلى تشويش عملية التوصيل المحاسبي من خلال التأثير على المعلومات المتضمنة في التقارير المالية بما يخدم مصالحها الشخصية وبما يتفق مع الأهداف المرسومة لها، وبالإسقاط السابق الإشارة إليه يمكن التعرف على مدى دعم النظام المحاسبي المالي لممارسات إدارة الأرباح بعرض المداخل والوسائل التالية:

١. **مدخل إدارة المستحقات في ظل النظام المحاسبي المالي:** من المعروف أن أساس الاستحقاق هو من الأسس الرئيسية في تبني السياسات المحاسبية واعتمادها ومن ثم في عرض البيانات المالية، إضافة إلى أنه يمكن استخدام التقارير في أثر الاستحقاق المحاسبي كمقياس لمساحة الحرية في اختيار السياسات المحاسبية المستغلة من قبل الإدارة للتأثير على الأرباح المعلنة، كما أن التقارير في أثر الاستحقاق له تطبيقات مهمة في الدراسات المتعلقة باكتشاف ممارسات إدارة الأرباح، إذن هو عملية محاسبية للاعتراف بالأحداث والظروف غير النقدية التي ظهرت للوجود ويتطلب الاستحقاق الاعتراف بالإيرادات والزيادة في الموجودات والمصاريف والمطلوبات على أساس مبالغ متوقع لها أن تقبض أو تدفع عادة على شكل نقد في المستقبل (جاسم، ٢٠٠٥، ص.٤٥٣).

ويشكل أساس الاستحقاق أو ما ورد تحت مسمى -محاسبة الإلتزام - أحد أهم دعائم تطبيق النظام المحاسبي المالي، الذي يستوجب الإعتماد على الكثير من التقديرات المحاسبية التي قد تستخدم للتأثير على الأرباح المعلنة، حيث نصت المادة (٠٦) من المرسوم التنفيذي رقم (٠٨-١٥٦) المؤرخ في ٢٠جمادي الأول عام ١٤٢٩الموافق ٢٠٠٨/٥/٢٦ المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم (٠٧-١١)" تتم محاسبة آثار المعاملات وغيرها من الأحداث على أساس محاسبة الإلتزام عند حدوث هذه المعاملات أو الأحداث وتعرض في الكشوفات المالية التي ترتبط بها"، وفي نفس السياق جاء في المادة (٣٤)" يعد حساب النتائج وضعية ملخصة للأعباء والمنتوجات المحققة من طرف الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع ويظهر النتيجة الصافية للسنة المالية بإجراء عملية الطرح" (المرسوم التنفيذي رقم ٠٨-١٥٦، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد ٢٧، ٢٠٠٨، ص ص.١١-١٤).

٢. **مدخل التقديرات الحكمية:** يتطلب إعداد الكشوفات المالية إجراء عمليات تقدير عن الظروف أو الأحداث المستقبلية، وطالما أنه لا يمكن التأكد من هذه الظروف والأحداث المستقبلية، وآثارها على الكشوفات المالية، فإن عملية التقدير تتطلب قدراً من الحكم الشخصي، ولقد تضمن تطبيق النظام المحاسبي المالي أحكاماً شخصية تركت للإدارة الحرية في اختيار الطرق المحاسبية التي تطبق على الحدث الاقتصادي أو وضع فترات محاسبية تقديرية تمتاز بالمرونة العالية، مما يفسح المجال لاستعمال تلك الفقرات من قبل الشركة كأحكام شخصية تؤدي إلى ممارسات إدارة الإرباح،ومنها الأتي على سبيل المثال (القرار المؤرخ في ٢٠٠٨/٧/٢٣، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد ١٩، ٢٠٠٩، ص ٠٦-١١):

- ترتكز طريقة تقييم العناصر المقيدة في الحسابات، كقاعدة عامة في "أن يعتمد الكيان عند حلول أي تاريخ إقفال الحسابات إلى تقدير وتفحص ما إذا كان هناك أي مؤشر يدل على أن أي أصل من الأصول المالية لم يفقد قيمته، وإذا ثبت وجود مثل هذا المؤشر، فإن الكيان يقوم بتقدير القيمة الممكن تحصيلها من الأصل المالي".
- في إطار القواعد العامة للتقييم الفقرة (٨) "تثبت خسارة قيمة أي أصل بانخفاض الأصل المذكور وبإدراج عبء في الحسابات"، وفي نفس الإطار الفقرة (٩) "يقدر الكيان كل إقفال عند للحسابات ما إذا كان هناك مؤشر يدل على أن الخسارة في القيمة المدرجة في الحسابات بالنسبة إلى أصل خلال السنوات المالية السابقة لم تعد موجودة أو أنها انخفضت"
- حسب قواعد النظام المحاسبي المالي الخاصة بالتقييم والإدراج في الحسابات المتعلقة بالتثبيتات العينية والمعنوية فإنه " يجب أن تدرس دورياً، طريقة الإهتلاك، المدة النفعية والقيمة المتبقية في أعقاب المدة النفعية المطبقة على التثبيتات العينية، ففي حالة حدوث تعديل مهم للوتيرة المنتظرة من المنافع الإقتصادية الناتجة عن تلك الأصول، تعدل التوقعات والتقديرات لكي تعكس هذا التغير في الوتيرة، وإذا تبين أن مثل هذا التغير أمر ضروري، فإنه يدرج في الحسابات كما لو كان تغير تقدير محاسبي، ويضبط المبلغ المخصص لإهتلاكات السنة المالية والسنوات المستقبلية".
- وفي نفس السياق " إذا صارت القيمة القابلة للتحصيل لأي تثبيت أقل من قيمتها الصافية بعد الإهتلاك، فإن هذه القيمة تعود إلى القيمة القابلة للتحصيل عن طريق إثبات خسارة في القيمة"، إلا أن الاعتراف بخسارة القيمة يترك العديد من الأمور في يد الإدارة مثل مؤشرات إنخفاض القيمة، التوقيت وتحديد القيمة القابلة للتحصيل
- في إطار تقييم التثبيتات وفق المعالجة الأخرى المرخص بها "يدرج في الحسابات كل تثبيت معني بعد إدراجه الأول باعتباره أصلاً، بالمبلغ المعاد تقييمه أي بقيمته الحقيقية (القيمة العادلة) في تاريخ إعادة تقييمه منقوصاً منها مجموع الإهتلاكات وخسائر القيمة اللاحقة، وتتم عمليات إعادة التقييم بانتظامية كافية حتى لا تختلف القيمة المحاسبية للتثبيتات المعينة اختلافاً كبيراً عن القيمة التي قد حددت باستعمال القيمة الحقيقية في تاريخ الإقفال، والقيمة الحقيقية للأراضي هي في العادة قيمتها في السوق، وتحدد هذه القيمة استناداً إلى تقدير يجريه مقومون محترفون ومؤهلون، والقيمة الحقيقية لمنشآت الإنتاج هي أيضا قيمتها في السوق وعند غياب مؤشرات تدل على قيمتها في السوق فإنها تقوم بكلفة تعويضها الصافية من الإهتلاك". ففي حالة عدم وجود سوق نشطة لكثير من الأصول والأمور التي تقوم معالجتها على القيمة السوقية (القيمة الحقيقية/ العادلة)، وهو ما عليه الحال بالنسبة لبيئة الأعمال الجزائرية، قد تلجأ إدارة الشركات إلى التقييم الذاتي مما يعطي فرصا للتلاعبات المتعمدة من خلال زيادة احتمال تحيز الإدارة عند تطبيق نماذج القيمة العادلة.
- حسب قواعد النظام المحاسبي المالي الخاصة بالتقييم والإدراج في الحسابات المتعلقة المخزونات والمستحقات فإنه "عندما لا يمكن تحديد كلفة الشراء أو إنتاج بتطبيق القواعد العامة للتقييم، فإن المخزونات يتم تقييمها بكلفة شراء أو إنتاج أصول مساوية لها تثبت أو تقدر في أقرب تاريخ لشراء أو إنتاج الأصول المذكورة".
- وفي نفس السياق "فإن المخزونات تقييم بأقل قيمة بين تكلفتها وقيمة إنجازها الصافية، وقيمة الإنجاز الصافية هي سعر البيع المقدر عقب طرح كلفتي الإتمام والتسويق، وتدرج أية خسارة في قيمة المخزونات كعبء في حساب النتيجة عندما تكون كلفة مخزون ما أكثر من القيمة الصافية لإنجاز هذا المخزون، وتحدد خسارة القيمة في المخزون مادة بمادة، أو في حالة أصول مالية مثلية فئة بفئة".
- عكس المخطط المحاسبي الوطني الجزائري السابق، أقر النظام المحاسبي المالي بفرض الضرائب المؤجلة والتي تعبر عن مبلغ الضريبة عن الأرباح قابلة للدفع (ضريبة مؤجلة خصمية) أو قابلة للتحصيل (ضريبة مؤجلة أصلية) خلال سنوات ملية مستقبلية. تسجل في الميزانية وحساب النتائج الضرائب المؤجلة الناجمة عن:

١. اختلاف زمني بين الإثبات المحاسبي لمنتوج ما أو عبء ما وأخذه في الحسبان النتيجة الجبائية لسنة مالية لاحقة في مستقبل متوقع.
٢. عجز جبائي أو قروض ضريبية قابلة للتأجيل إذا كانت نسبتها إلى أرباح جبائية أو ضريبية مستقبلية محتملة في مستقبل منظور.
٣. ترتيبات، وإقصاء، وإعادة معالجة تمت في إطار إعداد كشوف مالية مدمجة.

وعند إقفال سنة مالية، يدرج أصل أو خصم لضريبة مؤجلة في الحسابات بالنسبة إلى كل الفوارق الزمنية إذا كانت هذه الفوارق الزمنية يحتمل أن يترتب عليها لاحقا عبء أو منتوج ضريبي، وفي مستوى تقديم الحسابات، تميز الضرائب المؤجلة للأصول عن الحسابات الدائنة الضريبية الجارية، ويميز الضرائب الخصمية المؤجلة عن ديون الضريبية الجارية.

واقترح (رمضان، ٢٠١٤) نقلاً عن (Philips et al, 2002) إستخدام الضرائب المؤجلة لاكتشاف وتحديد ممارسات إدارة الأرباح، والحافز لاستخدام الضرائب المؤجلة هو أن المديرين نموذجياً يقومون بالتقدير حسب المبادئ المحاسبية أكثر من القواعد الضريبية، حيث أنه إذا قام المديرون بإدارة الأرباح باتجاه زيادتها فإنه يتوقع قيامهم باستغلال تقديرهم بظل المبادئ المحاسبية بشكل لا يؤثر على الدخل الضريبي الحالي، وفي مثل تلك الحالة ينتج عن هذه الخيارات الضريبية اختلافات ضريبية دفترية التي تزيد من الضرائب المؤجلة، ويتم استخدامها لتقدير ممارسات إدارة الأرباح من خلال الضرائب المؤجلة للعام t مثقلة بالأصول الكلية في العام t-1، وهناك من الباحثين من يرى أن إستخدام الضرائب المؤجلة هي أفضل من المستحقات الإختيارية في اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح، وذلك بالرغم من أن هذه الممارسات يتم تعريفها بأنها ممثلة بفن إستخدام المستحقات من أن الضرائب المؤجلة أكثر قدرة من المستحقات الإختيارية على حصر مضامين المستحقات المحددة.

٣. **مدخل الأهمية النسبية:** يعد أحد المجالات التي يمكن استخدامها بواسطة المحاسبين في التلاعب بالأرباح، هو إساءة تطبيق مبدأ الأهمية النسبية عند إعداد الكشوفات المالية، فلهذا المبدأ مفهوم واسع بشكل كبير ومرن وليس له مدى محدد لتحديد متى يكون العنصر جوهرياً من عدمه، وقد دعم النظام المحاسبي المالي بشكل صريح هذا المبدأ من خلال المادة (١١) من المرسوم التنفيذي رقم (٠٨-١٥٦) المؤرخ في ٢٠ جمادي الأول عام ١٤٢٩ الموافق ٢٠٠٨/٥/٢٦ المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم (٠٧-١١)" يجب أن تبرز الكشوفات المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعملها تجاه الكيان، وبالتالي يمكن ألا تطبق المعايير المحاسبية على العناصر قليلة الأهمية"، وبالتالي على الرغم من أهمية هذا المبدأ عند إعداد الكشوفات المالية، إلا أنه تطبيقه مرتبط بالأحكام الشخصية مما يتيح المجال أمام ممارسات إدارة الأرباح.

٤. **مدخل التغيرات المحاسبية الإختيارية:** تمثل السياسات المحاسبية مجموعة من الطرق والإجراءات التي تستعمل من إدارة الشركة في إنتاج وتوصيل المعلومات المالية، ويتضمن التغيير في طريقة محاسبية معينة، والتحول من طريقة أو سياسة متعارف عليها إلى أخرى، بإحداث آثار اختلافات واضحة على النتائج المالية، لذا فإن إدارة الشركات قد تلجأ في بعض الأحيان إلى تغيير السياسات أو الإجراءات المحاسبية في حدود المبادئ المحاسبية، من أجل ممارسات إدارة الأرباح، وفي هذا الصدد فإن الباحث لا ينكر أن تعدد السياسات المحاسبية أحد مداخل ممارسات إدارة الأرباح المتعارف عليها، إلا أن الاعتماد عليها لتحقيق رقم الربح المرغوب فيه أقل من المداخل الأخرى السابقة، وذلك لسهولة اكتشافها في ظل ما تلزم به المعايير المحاسبية من ضرورة الإفصاح عن السياسات المستخدمة وعن أي تغيير يحدث فيها ومبررات هذا التغيير.

وعلى عكس المخطط المحاسبي الجزائري السابق، والذي اعتمد على ثبات الطرق المحاسبية، أقر النظام المحاسبي المالي أن يستثنى مبدأ ثبات طرق التقييم في حالة الرغبة في تحسين نوعية الكشوفات المالية، وهو ما جاء به القانون رقم (٠٧-١١) المؤرخ في ٢٠٠٧/١١/٢٥ والمتضمن النظام المحاسبي المالي، فيما يتعلق بتغيير التقديرات والطرق المحاسبية من خلال نص المواد التالية (القانون رقم ٠٧-١١، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد ٧٤، ٢٠٠٩، ص.٠٦.):

- المادة (٣٧): " يمكن أن يلجأ الكيان إلى تغيير التقديرات المحاسبية أو الطرق المحاسبية إذا كان الغرض منها تحسين نوعية الكشوفات المالية ".
- المادة (٣٨): " يرتكز تغيير التقديرات المحاسبية على تغيير الظروف التي تم على أساسها التقدير أو على أحسن تجربة، أو على معلومات جديدة، والتي تسمح بتقديم معلومات موثوقة أكثر والحصول عليها".
- المادة (٣٩): " تغيير الطرق المحاسبية يخص تغير المبادئ والأسس والاتفاقيات والقواعد والممارسات الخاصة التي يطبقها الكيان بهدف إعداد وعرض الكشوفات المالية، ولا يتم أي تغيير في الطرق المحاسبية إلا إذا فرض في إطار تنظيم جديد أو إذا كان يسمح بتحسين عرض الكشوفات المالية ".

وفي ما يلي عرض لأهم الخيارات والطرق التي تحتويها القواعد المحاسبية للنظام المحاسبي المالي، والتي تمثل مجال حرية يمكن استخدامها في ممارسات إدارة الأرباح (القرار المؤرخ في ٢٠٠٨/٧/٢٣، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد ١٩، ٢٠٠٩، ص ٠٦-١١):

- **طرق اهتلاك التثبيتات:** الإهتلاك هو استهلاك المنافع الإقتصادية المرتبطة بأصل عيني أو معنوي، ويتم حسابه كعبء إلا إذا كان مدمجاً في القيمة المحاسبية لأصل نتجه الكيان لنفسة، إن طريقة اهتلاك أي أصل هي انعكاس تطور استهلاك الكيان للمنافع الإقتصادية التي يدرها ذلك الأصل، ويمكن التمييز بين عدة أنواع من طرق الإهتلاك التي يسمح بتطبيقها وفق قواعد النظام المحاسبي المالي المتعلقة بقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها، وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها الخاصة بالتقييم والإدراج في الحسابات المتعلقة بالتثبيتات العينية والمعنوية الفقرة (٠٧) وهي:

أ. **طريقة الإهتلاك الخطي:** وهي المعتمدة في حالة عدم التمكن من تحديد هذا التطور بصورة صادقة، وتقود إلى عبء ثابت على المدة النفعية للأصل.

ب. **الطريقة التناقصية:** تؤدي إلى عبء متناقص على مدة الأصل النفعية.

ج. **الطريقة التزايدية:** تؤدي إلى عبء يتنامى على المدة النفعية للأصل.

د. **طريقة وحدات الإنتاج:** يترتب عليها عبء يقوم على الاستعمال أو الإنتاج المنتظر من الأصل.

- **طرق تقييم المخزونات:** عملا بمبدأ الحيطة، فإن المخزونات تقيم بأقل تكلفتها وقيمة إنجازها الصافية، وقيمة الإنتاج الصافية هي سعر البيع المقدر بعد طرح تكلفتي الإتمام والتسويق، ويتم تقييم السلع المتعاوضة عند خروجها من المخازن أو عند الجرد إما:

أ. باعتبار السلعة الأولى في الدخول هي الأولى في الخروج (FIFO).

ب. إما بمتوسط كلفة شراءها أو إنتاجها المرجحة.

- **تقييم الحالة الخاصة بالعقارات الموظفة:** يشكل أي عقار موظف ملكاً عقارياً (أرض، بناية..) مملوكا لتقاضي أو تثمين رأس المال، وبالتالي هو غير موجه للاستعمال أو البيع في إطار النشاط العادي، بعد أن يتم إدراج العقارات الموظفة في الحسابات الأولية باعتبارها تثبيتاً عينياً، يمكن القيام بتقييمها:

أ. إما بتكلفة يطرح منها مجموع الإهتلاكات ومجموع خسائر القيم حسب الطريقة المستعملة في الإطار العام للتثبيتات العينية (طريقة الكلفة).

ب. وإما على أساس قيمتها الحقيقية (طريقة القيمة الحقيقية).

- **تقييم الحالة الخاصة بالأصل البيولوجي:** تمثل كل عناصر الأصول التي تتميز بالخصائص البيولوجية وتشمل (الحيوانات، الأشجار...)، ويتم تقييم أصل بيولوجي لدى إدراجه في الحسابات للمرة الأولى وفي تاريخ كل إقفال للحسابات بـ:

أ. قيمته الحقيقية يطرح منها المصاريف المقدرة في نقطة البيع.

ب. أو تقييم هذه الأصول البيولوجية بتكلفته منقوصا منها مجموع الإهتلاكات وخسائر القيمة حسب الطريقة المستعملة في الإطار العام للتثبيتات العينية (طريقة الكلفة)، وهذا في حالة لم يمكن تقدير قيمته الحقيقية بصورة صادقة.

- **تقييم تكاليف القروض:** يندرج في تكاليف القروض، الفوائد المترتبة على الكشوفات المصرفية والقروض، اهتلاك علاوات الإصدار المتعلقة بالقروض، الأعباء المالية التي تقتضيها عمليات الإيجار التمويلي وفوائد الصرف الناتجة عن القروض بالعملات الأجنبية، حيث تدرج تكاليف القروض في الحسابات إما:

أ. كأعباء مالية للسنة المالية المترتبة فيها.

ب. المعالجة الأخرى المرخص بها أن تدمج كلفة الإقتراض المنسوبة مباشرة إلى إقتناء أو بناء أو إنتاج أصل يتطلب مدة طويلة من التحضير (أكثر من ١٢ شهراً).

ثالثاً: النظام المحاسبي المالي ومدى دعمه للحد من إدارة الأرباح

بالرغم من مساحة الاختيار التي أقر النظام المحاسبي المالي سواء من خلال إلزام الشركات بتطبيق أساس الاستحقاق، أو ترك العديد من الأمور للتقدير الحكمي، أو من خلال التغييرات الاختيارية، إلا أن ذلك لا يعني عد موجود أي دور لهذه المعايير في الحد من هذه الظاهرة، فمن خلال تحليل قواعد التقييم والمحاسبة وفق ما تضمنه النظام المحاسبي المالي المعايير يمكن ملاحظة تركيزها على عدة أشياء تعتبر هامة جدا للحد من ممارسات إدارة الأرباح من أهمها ما يلي:

- إعطاء صورة صادقة للوضعية المالية للكيان، وأداء وتغيرات الوضعية المالية للكيان، بمراعاة الالتزامات القانونية التي يجب على الوحدات احترامها، دون استثناء تنظيمها، حجم وطبيعة نشاطها، من خلال ما توفره المعلومة الواردة في الكشوف المالية المعدة وفق مبادئ النظام المحاسبي المالي على الخصائص النوعية الملائمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح، فقد نصت المادة (١٩) المرسوم التنفيذي رقم (٠٨-١٥٦) المؤرخ في ٢٠٠٨/٠٥/٢٦ المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم (٠٧-١١)، "يجب أن تستجيب الكشوف المالية ونوعياتها وضمن احترام المبادئ والقواعد المحاسبية إلى هدف إعطاء صورة صادقة بمنح معلومات مناسبة عن الوضعية المالية والناجعة وتغير الوضعية المالية للكيان، وفي الحالة التي يتبين فيها أن تطبيق القاعدة المحاسبية غير ملائم لتقديم صورة صادقة عن الكيان، من الضروري الإشارة إلى أسباب ذلك ضمن ملحق الكشوف المالية" (المرسوم التنفيذي رقم ٠٨-١٥٦، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد ٢٧، ٢٠٠٨، ص.١٣).
- دعم الإفصاح عن الأمور الاختيارية للإدارة من خلال المادة (٣٧): "يتضمن ملحق الكشوفات المالية معلومات ذات أهمية أو توفير في فهم العمليات الواردة في هذه الكشوفات (كتحديد كيفيات أخذ تغير التقديرات والطرق المحاسبية المستعملة)، حيث تكون الملاحظات الملحقة في الكشوفات المالية موضوع عرض منظم، ويحيل لكل قسم من أقسام الميزانية وحساب النتائج وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير رؤوس الأموال الخاصة إلى المعلومة الموافقة في الملاحظات الملحقة الخاصة بالكيان" (المرسوم التنفيذي رقم ٠٨-١٥٦، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد ٢٧، ٢٠٠٨، ص.١٥).

الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر وإدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية

إن بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، أثرت بشكل كبير في الحد من ممارسات إدارة الأرباح نظرا لعدة اعتبارات منها وجود بعض الغموض في فقرات النظام المحاسبي المالي وتعقدها مع عدم وجود إرشادات واضحة بشأن كيفية تنفيذه، بالإضافة إلى وجود تراث متنوع وكبير من الممارسات المحاسبية القائمة في ظل فترات تطبيق المخطط الوطني المحاسبي (PCN) الذي امتد العمل به لأكثر من ٣٢ سنة (١٩٧٦-٢٠٠٩)، مما جعل الممارسين المحاسبين ما زالوا يتأقلمون معه، حيث أن من أساليب إستخدام المستحقات الإختيارية لممارسات إدارة الأرباح أن تكون محاسبيا متمرس ومتمكن من الممارسات المحاسبية للنظام المحاسبي الذي تمارسه.

المبحث الثاني: الطريقة والأدوات

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة: يمثل مجتمع الدراسة بالأساس في اثني عشرة مؤسسة (وحدة) إنتاجية تابعة للمجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (GICA)، ولقد تمت دراسة هذه المؤسسات خلال فترة ستة (٠٦) سنوات من سنة ٢٠١١ إلى غاية ٢٠١٦.

تعتبر صناعة الإسمنت من بين الصناعات التي أعطتها الدولة اهتماماً كبيراً كونها من الصناعات الأساسية في مجال قطاع البناء والأشغال العمومية. حيث يعتبر المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (GICA) من بين أهم الشركات الوطنية التي تساهم في المشاريع التنموية للدولة، وتبرز أهميته في تنمية الاقتصاد الوطني للنهوض بالصناعة الوطنية والخروج من التبعية لقطاع المحروقات.

وعليه يمكن توضيح عينة الدراسة المتمثلة في محفظة فروع المؤسسات التابعة للشركة الأم المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (GICA) في الملحق رقم (١).

ثانياً: تحديد متغيرات الدراسة:

١. **المتغير التابع:** يعتمد الكثير من مستخدمي القوائم المالية على الأرقام المحاسبية المعلنة فيها لإتخاذ قراراتهم الإقتصادية، ولكن بوجود المرونة المتاحة للإدارة في إختيار الطرائق والسياسات المحاسبية وحالات الحكم الشخصي التي منحتها لها المعايير المحاسبية الدولية، أصبح بإمكان الإدارة الاختيار ما بين تلك الطرق والسياسات البديلة، الأمر الذي يؤثر على عدالة ومصداقية ما تعبر عنه التقارير المالية.

تعد المستحقات الإختيارية من أكثر المداخل استخداماً من قبل الباحثين لقياس ممارسات إدارة الأرباح التي تقوم بها إدارة الشركات، وذلك لكون الأساس المستخدم في المحاسبة المالية والمعتمد فيها هو أساس الاستحقاق المحاسبي الذي يقوم على مبدأ مقابلة الإيرادات والمصروفات التي تخص الفترة الحالية، إلا أنه بسبب الانتقادات الموجه لهذا الأساس الذي يتطلب من المحاسب العديد من التقديرات والاجتهاد الشخصي، مما يتيح الفرصة لممارسات إدارة الأرباح، والتأثير في مبلغ الربح المحقق، حيث تعرف المستحقات الكلية بأنه ذلك الجزء غير النقدي من الأرباح، ويقاس بالفرق بين صافي الأرباح على أساس الاستحقاق والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، كما تتكون المستحقات الكلية من المستحقات غير اختيارية والمستحقات الإختيارية، وتعتبر هذه الأخيرة كمقياس لممارسات إدارة الأرباح والتي قد تدار عمداً نتيجة خضوعها للتقدير والحكم الشخصي من طرف الإدارة في إطار السلطة الممنوحة لها والمرونة التي تنطوي عليها المعايير المحاسبية، كما يستخدم هذا الجزء من المستحقات للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح، وبالتالي يتم حساب المستحقات الإختيارية من خلال طرح الجزء غير الاختياري من المستحقات الكلية، وهناك عدة نماذج لقياس المستحقات الإختيارية في ظل بيئات أعمال مختلفة، والمتمثلة أساسا في نموذج جونز(1991) Modèle de Jones، نموذج جونز المعدل (1995) Modèle de Jones modifié، نموذج ريس (1996) Modèle de Ress et al، نموذج كوتري وآخرون (2005) Modèle de S.P. Kothari et al،كورمييه ومارتينيز(Modèle de D. Cormier et I. Martinez (2006]، فوفقا لهذه الدراسة، سيتم قياس المستحقات الإختيارية بالاعتماد على هذه النماذج الأخيرة، نظرا لاستخدامها على نطاق واسع في معظم الدراسات الحديثة، وتمر عملية قياس المستحقات الإختيارية بأربعة مراحل نوردها فيما يلي:

- **الخطوة الأولى:** خلال هذه المرحلة تم حساب المستحقات الكلية (Total des Accruals) للشركات عينة الدراسة، وتمثل المستحقات الكلية في الفرق بين صافي نتيجة الدورة المالية وصافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستغلال للشركة وذلك وفق المعادلة التالية:

$$TA_{i,t} = NI_{i,t} - CFO_{i,t}$$

حيث أن:

$TA_{i,t}$: المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t)؛

$NI_{i,t}$: النتيجة الصافية للشركة (i) في السنة (t)؛

$CFO_{i,t}$: التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للشركة (i) في السنة (t).

- **الخطوة الثانية:** في هذه المرحلة تم تقدير المعاملات (β_1، β_2، β_3، β_4) لحساب المستحقات غير الاختيارية (Accruals non discrétionnaires) للشركات عينة الدراسة، كما يتم في هذه المرحلة تحديد المستحقات غير الاختيارية (Accruals non discrétionnaires) لكل شركة من شركات العينة على حدة ولكل سنة من سنوات الدراسة من خلال معالم النموذج المقدرة (β_1، β_2، β_3، β_4)، باستخدام معادلة الانحدار الخطي المتعدداعتماداً ثالثة نماذج الموضحة وفق الصيغ التالية:

النموذج الأول: نموذج جونز(1991) Modèle de Jones المعبر عنه وفق المعادلة التالية:

$$TAit\ /Ait\text{-}1 = \beta_1(1/Ait\text{-}1) + \beta_2(\Delta REVit/Ait\text{-}1) + \beta_3(PPEit/\ Ait) + \varepsilon it$$
$$NDAit\ /Ait\text{-}1 = \beta_1(1/Ait\text{-}1) + \beta_2(\Delta REVit/Ait\text{-}1) + \beta_3(PPEit/\ Ait)$$

النموذج الثاني: نموذج جونز المعدل (1995) Modèle de Jones modifié المعبر عنه وفق المعادلة التالية:

$$TAit\ /Ait\text{-}1 = \beta_1(1/Ait\text{-}1) + \beta_2[(\Delta REVit - \Delta RECit/Ait\text{-}1)] + \beta_3(PPEit/\ Ait) + \varepsilon it$$
$$NDAit\ /Ait\text{-}1 = \beta_1(1/Ait\text{-}1) + \beta_2[(\Delta REVit - \Delta RECit/Ait\text{-}1)] + \beta_3(PPEit/\ Ait)$$

النموذج الثالث: نموذج ريس (1996) Modèle de Ress المعبر عنه وفق المعادلة التالية:

$$TAit\ /Ait\text{-}1 = \beta_1(1/Ait\text{-}1) + \beta_2(\Delta REVit/Ait\text{-}1) + \beta_3(PPEit/\ Ait) + \beta_4(CFOit/Ait) + \varepsilon it$$
$$NDAit\ /Ait\text{-}1 = \beta1(1/Ait\text{-}1) + \beta2(\Delta REVit/Ait\text{-}1) + \beta3(PPEit/\ Ait) + \beta4(CFOit/Ait) + \varepsilon it$$

النموذج الرابع: نموذج كوثري وآخرون (2005) Modèle de S.P. Kothari et al المعبر عنه وفق المعادلة التالية:

$$TAit\ /Ait\text{-}1 = \beta_0+\beta_1(1/Ait\text{-}1) + \beta_2[(\Delta REVit - \Delta RECit/Ait\text{-}1)] + \beta_3(PPEit/\ Ait) + \beta_4ROAit + \varepsilon it$$
$$NDAit\ /Ait\text{-}1 = \beta_0+\beta_1(1/Ait\text{-}1) + \beta_2[(\Delta REVit - \Delta RECit/Ait\text{-}1)] + \beta_3(PPEit/\ Ait) + \beta_4ROAit$$

حيث أن:

TAit: المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t)؛

ΔREVit: التغير في المبيعات للشركة (i) بين السنتين (t) و (t-1)؛

PPEit: الأصول الثابتة الإجمالية للشركة (i) في السنة (t)؛

ΔRECit: التغير في رصيد حساب العملاء للشركة (i) في السنة (t)؛

CFOit: التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للشركة (i) في السنة (t)؛

ROAit: معدل العائد على الأصول للشركة (i) في السنة (t)؛

Ait-1: إجمالي الأصول للشركة (i) في السنة (t-1).

β_1،β_2،β_3،β_4: معالم النموذج خاصة بالشركة يتم تقديرها لمجموعة مؤسسات العينة التي تنتمي لنفس قطاع النشاط وذلك لكل سنة من سنوات الدراسة.

εit: يمثل الخطأ العشوائي أو البواقي من النموذج المقدر والتي تعبر عن قيمة المستحقات الإختيارية للشركة (i) في السنة (t)؛

NDAit: المستحقات الغير اختيارية للشركة (i) في السنة (t).

- **الخطوة الرابعة:** تم احتساب فيها المستحقات الإختيارية (Accruals discrétionnaires) لكل شركة من شركات العينة على حدة ولكل سنة من سنوات الدراسة من خلال الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات الغير اختيارية وفق كل نموذج وفق المعادلة التالية:

$$AT\ i,t = NDA\ i,t + DAC\ i,t$$

حيث أن:

AT i,t: المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t)؛

NDA i,t: المستحقات غير الاختيارية للشركة (i) في السنة (t)؛

DAC i;t: المستحقات الإختيارية للشركة (i) في السنة (t).

- **الخطوة الخامسة:** تم اعتماد تصنيف مؤسسات عينة الدراسة لممارسة وغير ممارسة لإدارة الأرباح، باستخدام القيم المطلقة للمستحقات الإختيارية، فإذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية في سنة معينة تفوق المتوسط الحسابي فإن الشركة ممارسة لإدارة الأرباح فتعطى القيمة الوهمية (١)، أما إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية في سنة معينة تقل عن المتوسط فإن الشركة غير ممارسة لإدارة الأرباح خلال تلك السنة فتعطى القيمة الوهمية (٢).

٢. **المتغيرات المستقلة:** يتمثل المتغير المستقل في الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر والمعبر عنها بفترات تطبيق النظام المحاسبي المالي(SCF) المستمدة مبادئه من المعايير المحاسبية الدولية، وتم قياس هذا المتغير بطريقة القياس الثنائي القيمة، حيث يأخذ القيمة واحد(١) خلال الثلاث السنوات قبل الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي(SCF) أي خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٣)، والقيمة إثنان (٢)خلال الثلاث سنوات بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي(SCF) أي خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٦)، إضافة إلى مجموعة من المتغيرات الضابطة المتمثلة فيبعض العوامل المؤثرة على المتغير التابع، ولكنها لا تدخل في نطاق الدراسة محل البحث، وتم إضافتها من أجل ضبط العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، ومن أهم هذه المتغيرات ومقاييسها أنظر الملحق رقم (٢).

المبحث الثالث: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية

بعد تقدير معالم النماذج الأربعة، ولكل فترة على حدة، تم احتساب المستحقات غير الإختيارية لكل مؤسسة خلال كل سنة من سنوات الدراسة قبل وبعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، بإستخدام معالم النموذج المقدرة أعلاه.

١. **تقدير المستحقات الإختيارية:** تم احتساب المستحقات الإختيارية (Accruals discrétionnaires) لكل مؤسسة من مؤسسات العينة على حدة ولكل سنة من سنوات الدراسة من خلال الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية وفق كل نموذج.

٢. **وصف إتجاه ومستوى ممارسات إدارة الأرباح:** تم التعبير عن المتغير التابع للدراسة (ممارسات إدارة الأرباح) بالقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية، بحيث يتمثل الهدف الأساسي من إستخدام القيمة المطلقة وإهمال الإشارة السالبة أو الموجبة للمستحقات الإختيارية، والتركيز فقط على حجم التدخل الإداري في العملية المحاسبية، واتجاه المستحقات الإختيارية قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، فزيادة القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية منسوبة إلى إجمالي الأصول يعني إتجاه الشركات نحو ممارسات إدارة الأرباح والعكس صحيح، ويعرض الجدول (١) الإحصاءات الوصفية للمستحقات الإختيارية وفق كل نموذج كالتالي:

جدول(١): الإحصاءات الوصفية للمستحقات الإختيارية إلى إجمالي الأصول حسب كل نموذج

النماذج	قبل الخبرة المتراكمة لتطبيق SCF				بعد الخبرة المتراكمةلتطبيق SCF			
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أدنى قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أدنى قيمة
نموذج جونز(١٩٩١)	٠,٠٤٤	٠,٠٣٧	٠,١٤١	٠,٠٠٤	٠,١١٠	٠,٠٩٤	٠,٤٤٥	٠,٠٠٦
نموذج جونز المعدل(١٩٩٥)	٠,٠٤٩	٠,٠٣٧	٠,١٥٣	٠,٠٠٢	٠,١١٠	٠,٠٩٤	٠,٤٤٦	٠,٠٠٧
نموذج ريس (١٩٩٦)	٠,٠٣٥	٠,٠٣٦	٠,١٣٢	٠,٠٠١	٠,٠٦٠	٠,٠٣٣	٠,١٥٠	٠,٠٠٥
نموذج كوتري (٢٠٠٥)	٠,٠٤٩	٠,٠٣٦	٠,١٤٩	٠,٠٠٣	٠,٢١٢	٠,١٦٩	٠,٦٦٦	٠,٠٠٧

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

يتضح من الجدول أعلاه، وجود إرتفاع كبير في المتوسط الحسابي للقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية منسوبة إلى إجمالي الأصول، حسب **نموذج جونز** في الفترة ما بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام (SCF)،حيث بلغ متوسط المستحقات الإختيارية خلال فترة الدراسة قبل الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام (٢٠١١-٢٠١٣)، بـ(٠,٠٤٤) بانحراف معياري (٠,٠٣٧) في حين سجلت شركة (SCSEG-Bouira) أعلى مستوى للمستحقات الإختيارية بـ (٠,١٤١) خلال سنة (٢٠١١)، بينما حققت شركة (SCIS-SAIDA) أدنى مستوياتها بـ (٠,٠٠٤) خلال سنة (٢٠١٣)، مقارنة بفترة الدراسة بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام (٢٠١٤-٢٠١٦)،حيث بلغ متوسط المستحقات الإختيارية خلال (٠,١١) بانحراف معياري (٠,٠٩٤) في حين سجلت شركة (SCHB-Constantine)أعلى مستوى للمستحقات الإختيارية بـ (٠,٤٤٥) خلال سنة (٢٠١٤)، بينما حققت شركة (ECIDCH-CHLEF) أدنى مستوياتها بـ (٠,٠٠٦) خلال سنة (٢٠١٤)، مما يعني إرتفاع مستوى ممارسات إدارة الأرباح بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)،حسب نتائج **نموذج جونز**.

أما بالنسبة **لنموذج جونز المعدل**، فتشير النتائج إلى وجود إرتفاع في المتوسط الحسابي للقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية في الفترة ما بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام (SCF)،حيث بلغ متوسط المستحقات الإختيارية خلال فترة الدراسة قبل الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام (SCF)، بـ (٠,٠٤٩) بانحراف معياري (٠,٠٣٧) في حين سجلت شركة (SCSEG-Bouira) أعلى مستوى للمستحقات الإختيارية بـ(٠,١٥٣) خلال سنة (٢٠١١)، بينما حققت شركة (SCIS-SAIDA) أدنى مستوياتها بـ (٠,٠٠٢) خلال سنة (٢٠١٣)، مقارنة بفترة الدراسة بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام (SCF)،حيث بلغ متوسط المستحقات الإختيارية خلالها (٠,١١٠) بانحراف معياري (٠,٠٩٤) في حين سجلت شركة (SCHB-Constantine) أعلى مستوى للمستحقات الإختيارية بـ (٠,٤٤٦) خلال سنة (٢٠١٤)، بينما حققت شركة (ECIDCH-CHLEF) أدنى مستوياتها بـ (٠,٠٠٧) خلال سنة (٢٠١٤)، مما يعني إرتفاع مستوى ممارسات إدارة الأرباح بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حسب نتائج **نموذج جونز المعدل**.

أما بالنسبة **لنموذج ريس**، فتشير النتائج إلى وجود إرتفاع في المتوسط الحسابي للقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية في الفترة ما بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام (SCF)،حيث بلغ متوسط المستحقات الإختيارية خلال فترة الدراسة قبل الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام (SCF)، بـ (٠,٠٣٥) بانحراف معياري (٠,٠٣٦) في حين سجلت شركة (SCSEG-Bouira) أعلى مستوى للمستحقات الإختيارية بـ(٠,١٣٢) خلال سنة (٢٠١١)، بينما حققت شركة (SCMI-Blida) أدنى مستوياتها بـ (٠,٠٠١) خلال سنة (٢٠١٣)، مقارنة بفترة الدراسة بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام (SCF)،حيث بلغ متوسط المستحقات الإختيارية خلالها (٠,٠٦٠) بانحراف معياري (٠,٠٣٣) في حين سجلت شركة (SCAL-Alger) أعلى مستوى للمستحقات الإختيارية بـ (٠,١٥٠) خلال سنة (٢٠١٥)، بينما حققت شركة (SCHB-Constantine) أدنى مستوياتها بـ (٠,٠٠٥) خلال سنة (٢٠١٤)، مما يعني إرتفاع مستوى ممارسات إدارة الأرباح بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)،حسب نتائج **نموذج ريس**.

كما أكد **نموذج كوتري** هو الآخر إرتفاع المتوسط الحسابي للقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية في الفترة ما بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام (SCF)،حيث بلغ متوسط المستحقات الإختيارية خلال فترة الدراسة قبل الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام (SCF)،بـ (٠,٠٤٩) بإنحراف معياري

(٠,٠٣٦) في حين سجلت شركة (SCSEG-Bouira) أعلى مستوى للمستحقات الإختيارية بـ (٠,١٤٩) خلال سنة (٢٠١١)، بينما حققت شركة (SCIS-SAIDA) أدنى مستوياتها بـ (٠,٠٠٣) خلال سنة(٢٠١١) ، مقارنة بفترة الدراسة بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام (SCF)،حيث بلغ متوسط المستحقات الإختيارية خلالها (٠,٢١٢)بانحراف معياري (٠,١٦٩) في حين سجلت شركة (SCIS-SAIDA) أعلى مستوى للمستحقات الإختيارية بـ (٠,٦٦٦) خلال سنة (٢٠١٤)، بينما حققت شركة (SCIZ-MASCARA) أدنى مستوياتها بـ (٠,٠٠٧) خلال سنة (٢٠١٥)، مما يعني إرتفاع مستوى ممارسات إدارة الأرباح بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)،حسب نتائج **نموذج كوثري**.

تشير النتائج عموماً، إرتفاع المتوسط الحسابي للمستحقات الإختيارية في الفترة ما بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حسب نماذج القياس الأربعة المختلفة، مما يعني ارتفاع اتجاه شركات عينة الدراسة، نحو ممارسات إدارة الأرباح بعد الخبرة المتراكمة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، كما أن هذه الفترة الأخيرة، الأكثر تفاوتا في حجم ممارسات إدارة الأرباح، من خلال إرتفاع الانحراف المعياري لحجم المستحقات الإختيارية.

٣. **تصنيف الشركات إلى ممارسة وغير ممارسة لإدارة الأرباح:** تم احتساب المتوسط الحسابي للقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية، لكل فترة على حدى قبل وبعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)،حسب نماذج القياس الأربعة المختلفة، ولكل مؤسسة على إنفراد، وذلك لغرض تصنيف شركات العينة إلى ممارسة لإدارة الأرباح، أو غير ممارسة، فإذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية في سنة معينة تفوق المتوسط الحسابي فإن الشركة ممارسة لإدارة الأرباح فتعطى القيمة الوهمية (١)، أما إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية في سنة معينة تقل عن المتوسط فإن الشركة غير ممارسة لإدارة الأرباح خلال تلك السنة فتعطى القيمة الوهمية (٢)، والجداول التالية تصف التكرارات والنسب المؤوية حسب كل نموذج:

جدول(٢): التكرارات والنسب المؤوية للشركات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح حسب نموذج جونز

البيان		الشركات الممارسة		الشركات غير الممارسة		المجموع	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نموذج جونز (١٩٩١)	قبل الخبرة لـ SCF	١٥	%42	٢١	٪٥٨	٣٦	٪١٠٠
	بعد الخبرة لـ SCF	١٦	%44	٢٠	٪٥٦	٣٦	٪١٠٠
نموذج جونز المعدل(١٩٩٥)	قبل الخبرة لـ SCF	١٥	%42	٢١	٪٥٨	٣٦	٪١٠٠
	بعد الخبرة لـ SCF	١٦	%44	٢٠	٪٥٦	٣٦	٪١٠٠
نموذج ريس (١٩٩٦)	قبل الخبرة لـ SCF	١٥	%42	٢١	٪٥٨	٣٦	٪١٠٠
	بعد الخبرة لـ SCF	١٦	%44	٢٠	٪٥٦	٣٦	٪١٠٠
نموذج كوتري (٢٠٠٥)	قبل الخبرة لـ SCF	١٣	%36	٢٣	٪٦٤	٣٦	٪١٠٠
	بعد الخبرة لـ SCF	١٥	%42	٢١	٪٥٨	٣٦	٪١٠٠

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

يلاحظ من الجدول أعلاه، فحسب النماذج الثلاثة لـ (نموذج جونز (١٩٩١)، نموذج جونز المعدل(١٩٩٥)، نموذج ريس (١٩٩٦) أن نسبة الشركات الممارسة لإدارة الأرباح للفترة قبل الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، بلغت (٤٢٪) وهي تمثل (١٥) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة البالغ (٣٦) مشاهدة، وهي أقل من نسبة الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح، والتي بلغت (٥٨٪) وهي تمثل (٢١) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة، أما بالنسبة للفترة بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، فقد بلغت نسبة الشركات الممارسة لإدارة الأرباح (٤٤٪) وهي تمثل (١٦) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة البالغ (٣٦) مشاهدة، وهي أقل من نسبة الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح، والتي بلغت (٥٦٪) وهي تمثل (٢٠) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة.

أما حسب نموذج (كوتري (٢٠٠٥) أن نسبة الشركات الممارسة لإدارة الأرباح للفترة قبل الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، بلغت (٣٦٪) وهي تمثل (١٣) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة البالغ (٣٦) مشاهدة، وهي أقل من نسبة الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح، والتي بلغت (٦٤%) وهي تمثل (٢٣) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة، أما بالنسبة للفترة بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، فقد بلغت نسبة الشركات الممارسة لإدارة الأرباح (٤٢٪) وهي تمثل (١٥) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة البالغ (٣٦) مشاهدة، وهي أقل من نسبة الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح والتي بلغت (٥٨٪) وهي تمثل (٢١) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة.

تشير النتائج عموما، إلى إرتفاع ممارسات إدارة الأرباح، حسب نماذج القياس الأربعة المختلفة، للفترة بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، الذي يتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، كما يلاحظ إرتفاع نسبة الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح في بيئة الأعمال الجزائرية، مقارنة بالشركات الممارسة، مما يعني تراجع إتجاه شركات عينة الدراسة نحو ممارسات إدارة الأرباح قبل وبعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مما يعكس إنخفاض مجال المرونة المتاحة للإدارة للمناورة بالأرباح المعلنة للشركات، أو أنه يعزى ذلك إلى الظروف السياسية والاقتصادية والقانونية، وكذلك النظم والتطبيقات المحاسبية القائمة في البيئة الجزائرية التي تحكم العمل المحاسبي.

الفرع الأول: الإحصاءات الاستدلالية لاختبار الفرضية الأولى

بعد أن أظهرت الإحصاءات الوصفة، ظهور تكرار لممارسة إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة مع إرتفاع نسبة الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح في بيئة الأعمال الجزائرية، مقارنة بالشركات الممارسة، لابد من التأكد من فرضية هذا الإدعاء من خلال إجراء إختبار ذو الحدين (Test binomial) الخاص بمدى شيوع ظاهرة ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الإقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة الممتدة بين (٢٠١١-٢٠١٦)، يرجع إلى سبب جوهري أو يمكن اعتباره نتيجة للصدفة، وبالتالي هل هناك فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين الشركات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح عن طريق المستحقات الإختيارية، والجدول رقم (٩,٤) يبين نتائج هذا الإختبار:

جدول(٣): نتائج اختبار ذو الحدين الخاص بمدى شيوع ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الإقتصادية الجزائرية

البيان			N	النسب الملاحظة	إختبار النسبة	الدلالة الإحصائية Sig. (bilatéral)
نموذج جونز(١٩٩١)	المجموعة١	غير الممارسة	٤١	٥٧٪	٠,٧٥	٠,٠٠١
	المجموعة٢	الممارسة	٣١	٤٣٪		
	المجموع		٧٢	١٠٠٪		
نموذج جونز المعدل(١٩٩٥)	المجموعة١	غير الممارسة	٤١	٥٧٪	٠,٧٥	٠,٠٠١
	المجموعة٢	الممارسة	٣١	٤٣٪		
	المجموع		٧٢	١٠٠٪		
نموذج ريس (١٩٩٦)	المجموعة١	غير الممارسة	٤١	٥٧٪	٠,٧٥	٠,٠٠١
	المجموعة٢	الممارسة	٣١	٤٣٪		
	المجموع		٧٢	١٠٠٪		
نموذج كوتري (٢٠٠٥)	المجموعة١	غير الممارسة	٤٤	٦١٪	٠,٧٥	٠,٠٠٦
	المجموعة٢	الممارسة	٢٨	٣٩٪		
	المجموع		٧٢	١٠٠٪		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه شيوع ممارسات إدارة الأرباح لدى الشركات الجزائرية خلال فترة الدراسة (٢٠١١-٢٠١٦)، حسب نماذج القياس الثلاثة لـ (نموذج جونز (١٩٩١)، نموذج جونز المعدل(١٩٩٥)، نموذج ريس (١٩٩٦)) وبما نسبته (٤٣٪)، وذلك بعدد مشاهدات بلغ (٣١) مشاهدة من أصل (٧٢) مشاهدة، في حين بلغت نسبة عدم الممارسة (٥٧٪)، بعدد مشاهدات بلغت (٤٢) مشاهدة، كما أكد نموذج (كوتري (٢٠٠٥)) وجود ممارسات إدارة الأرباح وبما نسبيه (٣٩٪) وذلك بعدد مشاهدات بلغ (٢٨) مشاهدة، في حين بلغت نسبة عدم الممارسة(٦١٪)، بعدد مشاهدات (٤٤) مشاهدة.

بالنظر لمزايا هذا الإختبار من حيث أنه يقارن توزيع المشاهدات الفعلية بتوزيع افتراضي (٧٥٪)، من خلال افتراض أن نسبة المشاهدات في المجموعة الأولى للشركات غير المماسة أقل من (٧٥٪)، والتي عندها يكون مستوى المعنوية Sig أقل من (٥٪) مما تشير إلى أن توزيع المشاهدات يختلف عن التوزيع الافتراضي، بمعنى أن نسبة ممارسة الشركات لإدارة الأرباح أقل من نسبة عدم ممارسة الشركات لإدارة الأرباح، وبالتالي فالقيمة المعنوية Sig المنخفضة حسب النماذج الأربعة المعتمدة، تؤيد الدلالة الإحصائية لهذه النتيجة، وهذا يؤكد فرضية الإدعاء بشيوع ظاهرة ممارسات إدارة الأرباح لدى الشركات الجزائرية خلال فترة الدراسة الممتدة بين (٢٠١١-٢٠١٦).

الفرع الثاني: نتائج إختبار الفرضية الثانية

تتعلق هذه الفرضية بمدى وجود فروقات جوهرية في مستوى ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الإقتصادية الجزائرية قبل وبعد الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر والمعبر عنها بفترات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) المستمدة مبادئه من المعايير المحاسبية الدولية، وقد صيغت هذه الفرضية في صورتها العديمة على النحو التالي: "لا توجد فروقات جوهرية في مستوى ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية قبل وبعد الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر ".

أظهرت الإحصاءات الوصفة إلى إرتفاع ممارسات إدارة الأرباح، حسب نماذج القياس الأربعة المختلفة، للفترة الثانية من تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، لتعزيز النتائج السابقة، ولمعرفة تطور حجم المستحقات الاختيارية، تم الاعتماد على الأشكال البيانية الآتية:

بملاحظة الأشكال البيانية أدناه، نلاحظ ارتفاع مستوى وحجم ممارسات إدارة الأرباح للفترة الثانية من تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، مقارنة بالفترة الأولى لتطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، وهذا يشير إلى زيادة اتجاه شركات عينة الدراسة نحو ممارسات إدارة الأرباح حسب نماذج القياس الأربعة المختلفة نتيجة للخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي.

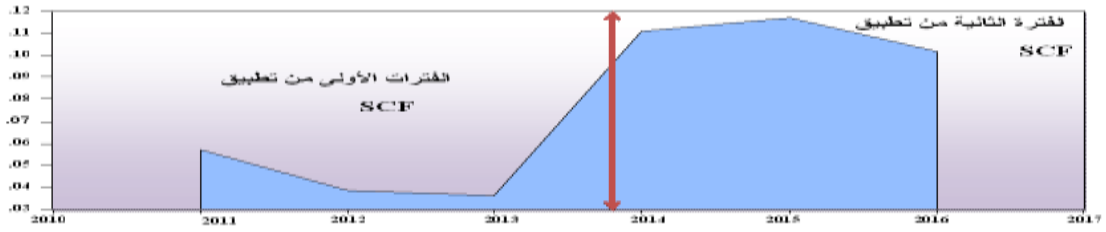

شكل(١) : تطور حجم ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية قبل وبعد الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي حسب نموذج جونز

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EVIEWS

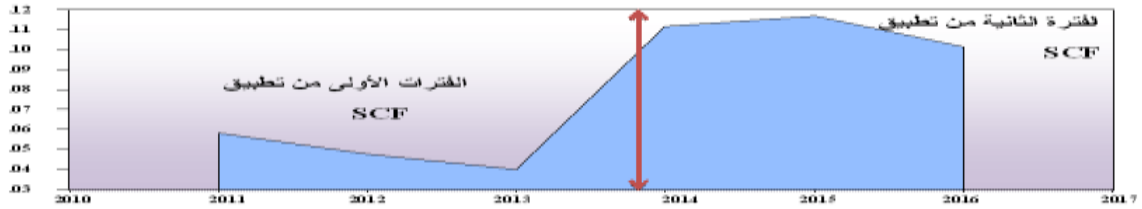

شكل(٢): تطور حجم ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية قبل وبعد الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي حسب نموذج جونز المعدل

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EVIEWS

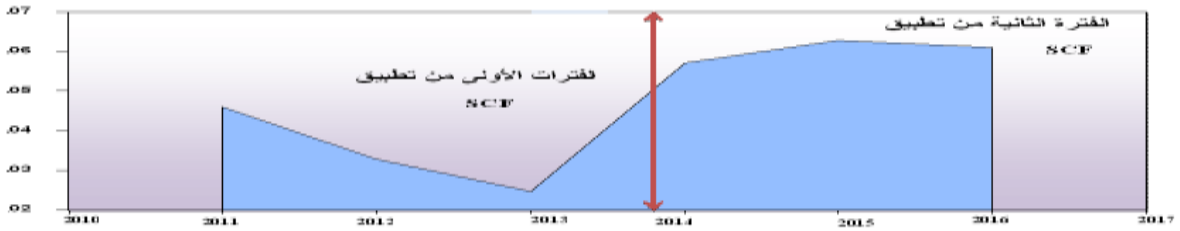

شكل(٣): تطور حجم ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية قبل وبعد الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي حسب نموذج ريس

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EVIEWS

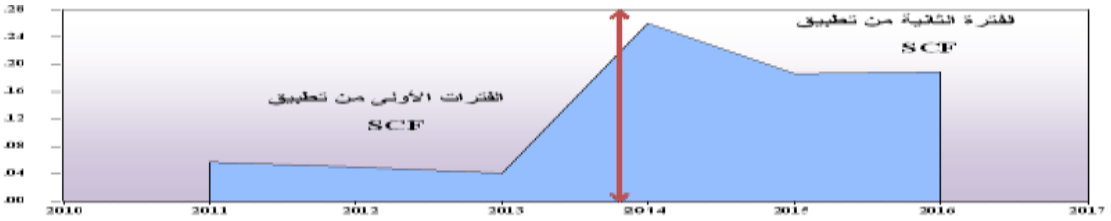

شكل(٤): تطور حجم ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية قبل وبعد الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي حسب نموذج كوتري

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EVIEWS

وبالتالي لابد من التأكد من فرضية هذا الإدعاء، وذلك بإجراء إختبار "ت" لعينتين مستقلتين (الفترة قبل وبعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي(SCF)، حيث تعطى القيمة الوهمية (١)، للفترة الأولى لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، والقيمة الوهمية (٢)، للفترة الثانية لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)،والجدول التالي يبين نتائج هذا الإختبار:

جدول(٤): نتائج إختبار"ت" لممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية قبل وبعد الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي

نماذج قياس المستحقات الإختيارية	إختبار ليفين لتساوي التباين		إختبار "ت" لتساوي المتوسطات لعينتين مستقلتين		
	قيمة الإختبار F	مستوى المعنوية Sig	قيمة الإختبار t	درجة الحرية ddl	مستوى المعنوية (bilatéral) sig.
نموذج جونز(١٩٩١)	١٠,٢٦٦	٠,٠٠٢	٣,٩٣٤-	٧٠	٠,٠٠٠
			٣,٩٣٤-	٤٥,٤٧٢	٠,٠٠٠
نموذج جونز المعدل(١٩٩٥)	٩,٣٧٣	٠,٠٠٣	٣,٦٥٧-	٧٠	٠,٠٠٠
			٦٥٧	٤٥,٧٩٥	٠,٠٠١
نموذج ريس (١٩٩٦)	٠,٢٠٨	٠,٦٥٠	٣,١٦٧-	٧٠	٠,٠٠٢
			٣,١٦٧-	٦٩,٤٥٦	٠,٠٠٢
نموذج كوتري (٢٠٠٥)	٣٢,٦١٩	٠,٠٠٠	٥,٦٥٨-	٧٠	٠,٠٠٠
			٥,٦٥٨-	٣٨,١٠٧	٠,٠٠٠

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

يلاحظ من الجدول أن نتائج إختبار ليفين لتساوي التباين حسب **نموذج جونز**، عدم تساوي التباين، حيث كانت قيمة F لهذا الإختبار تساوي إلى ١٠,٢٦٦ عند مستوى معنوية إختبار Sig=0.002 وهي أقل من مستوى α=0.05 مما يعني عدم التجانس بين العينتين (الفترتين قبل وبعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي(SCF)، وبالتالي يتم قراءة إختبار "ت" الخاص بالفروق بين ممارسات إدارة الأرباح للفترتين قبل وبعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، من السطر الثاني، حيث من نتائج إختبار "ت" في حالة افتراض عدم التجانس، نلاحظ أن قيمة هذا الإختبار تساوي إلى t=-3,934 ودرجة الحرية ddl=45,472 عند مستوى معنوية إختبار Sig=0.000 وهي أقل من مستوى معنوية α=0.05 وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في مستويات ممارسات إدارة الأرباح، قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) في بيئة الأعمال الجزائرية، مما يعني إرتفاع مستوى ممارسات إدارة الأرباح، حسب **نموذج جونز**، بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

بينما تشير نتائج إختبار ليفين لتساوي التباين حسب **نموذج جونز المعدل**، عدم تساوي التباين، حيث كانت قيمة F لهذا الإختبار تساوي إلى 9,373 عند مستوى معنوية إختبار Sig=0.003 وهي أقل من مستوى معنوية α=0.05 مما يعني عدم تساوي تباين ممارسات إدارة الأرباح للفترتين قبل وبعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، وبالتالي يتم قراءة إختبار "ت" من السطر الثاني، ومن نتائج إختبار "ت" حالة افتراض عدم التجانس، نلاحظ أن قيمة هذا الإختبار تساوي إلى t=-3,657 ودرجة الحرية ddl=45,795 عند مستوى معنوية إختبار Sig=0.001 وهي أقل من مستوى معنوية α=0.05 وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في مستويات ممارسات إدارة الأرباح، قبل وبعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) في بيئة الأعمال الجزائرية، مما يعني إرتفاع مستوى ممارسات إدارة الأرباح، حسب **نموذج جونز المعدل**، بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

بينما تشير نتائج إختبار ليفين لتساوي التباين حسب **نموذج ريس**، بتساوي التباين، حيث كانت قيمة Fلهذا الإختبار تساوي إلى ٠,٢٠٨ عند مستوى معنوية إختبار Sig=0,650 وهي أكبر من مستوى معنوية α=0.05 مما يعني تساوي تباين ممارسات إدارة الأرباح للفترتين قبل وبعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، وبالتالي يتم قراءة إختبار "ت" من السطر الأول، ومن نتائج إختبار "ت" حالة افتراض التجانس، نلاحظ أن قيمة هذا الإختبار تساوي إلى t=-3,167 ودرجة الحرية ddl=70 عند مستوى معنوية إختبار Sig=0.002 وهي أقل من مستوى معنوية α=0.05 وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في مستويات ممارسات إدارة الأرباح، قبل وبعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) في بيئة الأعمال الجزائرية، مما يعني إرتفاع مستوى ممارسات إدارة الأرباح، حسب **نموذج ريس**، بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

أما نتائج إختبار ليفين لتساوي التباين حسب **نموذج كوتري**، يبين هو الآخر عدم تساوي التباين، حيث كانت قيمة F لهذا الإختبار تساوي إلى 32,619 عند مستوى معنوية إختبار Sig=0.000 وهي أقل من مستوى معنوية α=0.05 مما يعني عدم تساوي التباين بين الشركات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح، وبالتالي يتم قراءة إختبار "ت" من السطر الثاني، أي سنعتمد على نتائج هذا الأخير في حالة افتراض عدم التجانس، حيث من نتائج إختبار "ت" نلاحظ أن قيمة هذا الإختبار تساوي إلى t=-5,658 ودرجة الحرية ddl=38,107 عند مستوى معنوية إختبار Sig=0.000 وهي أقل من مستوى معنوية α=0.05 وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في مستويات ممارسات إدارة الأرباح، قبل وبعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) في بيئة الأعمال الجزائرية، مما يعني إرتفاع مستوى ممارسات إدارة الأرباح، حسب **نموذج كوتري**، بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

لضمان دقة نتائج إختبار "ت" يجب أن تتوفر الشروط التالية:

- يجب أن تكون البيانات في كلتا العينتين مستقلة (ممارسة وغير ممارسة لإدارة الأرباح).
- يجب أن تكون البيانات في كلتا العينتين كمية.
- يجب أن يكون للمجتمعين الذين استخرج منها العينتين نفس التباين، وإذا لم يتحقق هذا الشرط، فإن نتيجة إختبار **"ت"** غير دقيقة، وفي هذه الحاله، يمكن قيمة تقديرية للإحصائي "ت" لا يشترط لها مساواة التباين للعينتين.
- يجب أن تتوزع المجتمعين الذين استخرجت منها العينتان وفق توزيع طبيعي أو قريب منه.

إن البيانات في كلتا العينتين مستقلة وكمية، وبالتالي الشرط الأول والثاني لهذا الإختبار متوفرة، أما الشرط الثالث فيشير إلى عدم تجانس التباين، في حين سيتم اختبار شرط التوزيع طبيعي للبيانات، وفق نتائج إختبار كولموجروف- سميرنوف وشابيرو-ويلك والموضحة في الجدول التالي:

جدول(٥): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات للمؤسسات الإقتصادية الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية قبل وبعد الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي

نموذج قياس المستحقات الإختيارية		Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
		قيمة الإختبار	درجة الحرية ddl	مستوى المعنوية Sig.	قيمة الإختبار	درجة الحرية ddl	مستوى المعنوية Sig.
نموذج جونز(١٩٩١)	قبل الخبرة لـ SCF	0,209	٣٦	٠,٠٠٠	٠,٨٥١	٣٦	٠,٠٠٠
	بعد الخبرة لـ SCF	0,162	٣٦	٠,٠١٨	٠,٨٠٢	٣٦	٠,٠٠٠
نموذج جونز المعدل(١٩٩٥)	قبل الخبرة لـ SCF	0,145	٣٦	٠,٠٥٤	٠,٩٠٨	٣٦	٠,٠٠٦
	بعد الخبرة لـ SCF	0,169	٣٦	٠,٠١٠	٠,٨٠٢	٣٦	٠,٠٠٠
نموذج ريس (١٩٩٦)	قبل الخبرة لـ SCF	0,203	٣٦	٠,٠٠١	٠,٨٢٢	٣٦	٠,٠٠٠
	بعد الخبرة لـ SCF	0,107	٣٦	٠,٢٠٠	٠,٩٧٣	٣٦	٠,٥٠١
نموذج كوتري (٢٠٠٥)	قبل الخبرة لـ SCF	0,155	٣٦	٠,٠٢٨	٠,٩١٥	٣٦	٠,٠٠٩
	بعد الخبرة لـ SCF	0,127	٣٦	٠,١٥٢	٠,٩١١	٣٦	٠,٠٠٧

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

من خلال جدول اختبار الاعتدالية أعلاه، كولموجروف-سيمروف، وشابيرو-ويليك، نلاحظ أن مستوى معنوية إختبار Sig هي أقل من مستوى معنوية α=0.05 لمستويات إدارة الأرباح قبل الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، ومنه نقبل الفرضية البديلة H1 القائلة بأن بيانات مستوى إدارة الأرباح قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مسحوبة من مجتمع بياناته لا تتبع التوزيع الطبيعي، كما نلاحظ أن مستوى معنوية إختبار Sig كولموجروف-سيمروف وشابيرو-ويليك، هي أقل من مستوى معنوية α=0.05 لمستويات إدارة الأرباح بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، ومنه نقبل الفرضية البديلة H1 القائلة بأن بيانات مستوى إدارة الأرباح بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مسحوبة من مجتمع بياناته لا تتبع التوزيع الطبيعي.

بما أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي حسب نتائج اختبار الاعتدالية، كولموجروف-سيمروفوشابيرو-ويليك، وكذا عدم تساوي التباين حسب نتائج إختبار ليفين، أي لم يتوفر شروط إستخدام إختبار "ت" لعينتين مستقلتين، ومنه تصبح نتائج إختبار هذا الأخير مشكوك في صحتها، ولضمان دقة النتائج، من المناسب استخدام اختبار لا معلمي من خلال إختبار مان وتني، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الإختبار:

جدول (٦): نتائج اختبار مان وتني (U de Mann-Whitney) الخاص بالفروق بين ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية قبل وبعد الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي

نماذج قياس المستحقات الإختيارية	متوسط المستحقات الإختيارية		متوسط الرتبة لمستوى ممارسات إدارة الأرباح		اختبار مان وتني U de Mann-Whitney	
	قبل الخبرة لـ SCF	بعد الخبرة لـ SCF	قبل الخبرة لـ SCF	بعد الخبرة لـ SCF	قيمة الإختبار U	مستوى المعنوية Sig. (bilatéral)
نموذج جونز(١٩٩١)	٠,٠٤٤	٠,١١٠	٢٦,١٤	٤٦,٨٦	٢٧٥,٠٠٠	٠,٠٠٠
نموذج جونز المعدل(١٩٩٥)	٠,٠٤٩	٠,١١٠	٢٧,٣٦	٤٥,٦٤	٣١٩,٠٠٠	٠,٠٠٠
نموذج ريس (١٩٩٦)	٠,٠٣٥	٠,٠٦٠	٢٧,١٨	٤٥,١٩	٣٣٥,٠٠٠	٠,٠٠٠
نموذج كوتري (٢٠٠٥)	٠,٠٤٩	٠,٢١٢	٢٤,٥٠	٤٨,٥٠	٢١٦,٠٠٠	٠,٠٠٠

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

من نتائج الجدول نلاحظ أن متوسط الرتب لمستوى ممارسات إدارة الأرباح قبل الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، حسب نموذج جونز مساوي إلى ٢٦,١٤ ، بينما متوسط الرتب لمستوى ممارسات إدارة الأرباح بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، مساوي إلى ٤٦,٨٦ كما أن قيمة إختبار مان وتني تساوي إلى U=275 عند مستوى معنوية إختبار Sig=0.000 وهي أصغر من مستوى المعنوية α=0.05 واستناداً إلى هذه النتائج، سيتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في لمستويات ممارسات إدارة الأرباح قبل وبعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، ونقبل الفرضية البديلة، القائلة أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في لمستويات ممارسات إدارة الأرباح قبل وبعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، والتي تأكد فرضية إدعاء الإحصاءات الوصفية، بارتفاع مستوى ممارسات إدارة الأرباح، بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حسب نموذج جونز المعدل.

تشير النتائج حسب **نموذج جونز المعدل**، أن متوسط الرتب لمستوى ممارسات إدارة الأرباح قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، مساوي إلى ٢٧,٣٦ ، بينما متوسط الرتب لمستوى ممارسات إدارة الأرباح بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، مساوي إلى ٤٥,٦٤ كما أن قيمة إختبار مان وتني تساوي إلى U=319 عند مستوى معنوية إختبار Sig=0.000 وهي أصغر من مستوى المعنوية α=0.05 واستنادا إلى هذه النتائج، فإنه توجد فروق ذات

دلالة إحصائية في لمستويات ممارسات إدارة الأرباح قبل وبعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مما يعني بارتفاع مستوى ممارسات إدارة الأرباح، بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حسب **نموذج جونز المعدل**.

تشير النتائج حسب **نموذج ريس**، أن متوسط الرتب لمستوى ممارسات إدارة الأرباح قبل الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، مساوي إلى ٢٧,١٨، بينما متوسط الرتب لمستوى ممارسات إدارة الأرباح بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، مساوي إلى ٤٥,١٩ كما أن قيمة إختبار مان وتني تساوي إلى U=335 عند مستوى معنوية إختبار Sig=0.000 وهي أصغر من مستوى المعنوية α=0.05 واستناداً إلى هذه النتائج، فإنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في لمستويات ممارسات إدارة الأرباح قبل وبعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)،مما يعني بارتفاع مستوى ممارسات إدارة الأرباح، بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حسب **نموذج ريس**.

تشير النتائج حسب **نموذج كوتري**، أن متوسط الرتب لمستوى ممارسات إدارة الأرباح قبل الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مساوي إلى ٢٤,٥٠، بينما متوسط الرتب لمستوى ممارسات إدارة الأرباح بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مساوي إلى ٤٨,٥٠ كما أن قيمة إختبار مان وتني تساوي إلى U=216 عند مستوى معنوية إختبار Sig=0.000 وهي أصغر من مستوى المعنوية α=0.05 واستنادا إلى هذه النتائج، فإنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في لمستويات ممارسات إدارة الأرباح قبل وبعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مما يعني بارتفاع مستوى ممارسات إدارة الأرباح بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حسب **نموذج كوتري**.

الفرع الثالث: تحليل أثر الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر على إدارة الأرباح

مما لاشك فيه أن تحليل أثر الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر على إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية للمؤسسات الإقتصادية يحتاج إلى بيانات مقطعية التي تلائم الجانب التطبيقي من جهة، ودقتها من جانب آخر، حيث يعدان ركيزة أساسية في الوصول إلى نتائج يمكن الإعتماد عليها والركون إليها في أي عمل بحثي، من خلال دراسة إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية كمتغيرات تابعة (Y) وتأثرها بالخبرة المتراكمة للممارسة العمل المحاسبي في الجزائر وبعدد من المتغيرات التفسيرية الضابطة والمتمثلة أساسا في (مؤشر الربحية، مؤشر المديونية، مؤشر حجم الشركة ومؤشر التحفظ المحاسبي، ومؤشر المدفوعات الضريبية، معدل النمو، مؤشر خطر الإستغلال ومؤشر السيولة)، حيث شملت الدراسة التطبيقية مؤسسات قطاع الإسمنت البالغ عددها (١٢) مؤسسة كبيانات مقطعية (N=12)، خلال الفترة الزمنية الممتدة بين (٢٠١١-٢٠١٦) (T=06) وبحجم عينة (٧٢) مشاهدة (N*T)، وعليه لقياس هذه المحددات نتبع الخطوات التالية:

١. **تقدير نماذج السلاسل الزمنية المقطعية باستخدام نموذج جونز:** في هذا الجانب سيتم عرض النتائج الخاصة لإختبار أثر الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر على إدارة الأرباح خلال الفترة الممتدة بين (٢٠١١-٢٠١٦)، بدلالة العوامل الإقتصادية والمتمثلة في المتغيرات الضابطة (الربحية، والحجم، وخطر الاستغلال، ومستوى السيولة، والمديونية، والمدفوعات الضريبة، ومعدل النمو، والتحفظ المحاسبي، والتدفق النقدي)، وذلك بتقدير نماذج البيانات الطولية الثلاثة، وفق ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (٧): نتائج أثر الخبرة المتراكمة على إدارة الأرباح باستخدام نموذج جونز

البيان		نموذج الإنحدار التجميعي		نموذج التأثيرات الثابتة		نموذج التأثيرات العشوائية	
		المعامل Coefficient	الاحتمالية Prob	المعامل Coefficient	الاحتمالية Prob	المعامل Coefficient	الاحتمالية Prob
الثابت	C	-٠,٢٠٤٠٠٦	٠,٤٢٢٨	-٠,٥٨٤٣٨٧	٠,١٨٥٠	-٠,٢٠٤٠٠٦	٠,٤٤٣٧
المتغيرات التفسيرية	الخبرة المتراكمة	٠,٠٧٠٦٨٩	٠,٠٠٠٢	٠,٠٦٥٧٧٠	٠,٠٠١٧	٠,٠٧٠٦٨٩	٠,٠٠٠٣
	الربحية	٠,١٩٣٩٣٥	٠,٤٦٠٤	٠,٤٩٨٤٦٥	٠,٢٠٠١	٠,١٩٣٩٣٥	٠,٤٨٠٦
	حجم الشركة	٠,٠٠٢٦٧٦	٠,٧٧٢٠	٠,٠٢٠٦٨٨	٠,٢٥٦٣	٠,٠٠٢٦٧٦	٠,٧٨٠٢
	خطر الاستغلال	-٠,٠٠٩٥٧٦	٠,٣٣٣٧	-٠,٠٠٧٢٠٤	٠,٦٣٠٠	-٠,٠٠٩٥٧٦	٠,٣٥٥٦
	مستوى السيولة	٠,٠٠٤٠٧٥	٠,٤٩٩٥	٠,٠٠٠٩٤٥	٠,٨٩٩٣	٠,٠٠٤٠٧٥	٠,٥١٨٨
	المديونية	٠,١٨٤٨٦٥	٠,٠٢٦٣	٠,٠٣٧٥٦١	٠,٨١٤٣	٠,١٨٤٨٦٥	٠,٠٣٣٥
	الضريبة	-٠,٠٧٠٥١٦	٠,٩٣٤١	٠,٠٤٣٤٩٤	٠,٩٦٨٢	-٠,٠٧٠٥١٦	٠,٩٣٧١
	معدل النمو	-٠,١٠٧٠٩٣	٠,٠٢٨٠	-٠,١١٩٢٥٣	٠,٠٢٥٧	-٠,١٠٧٠٩٣	٠,٠٣٥٥
	التحفظ المحاسبي	-٠,٠٠١٥٣٧	٠,٧٩٩٣	-٠,٠٠٤١٣٥	٠,٥٧٢٧	-٠,٠٠١٥٣٧	٠,٨٠٨١
	التدفق النقدي	-٠,١٥٤٥٩٨	٠,١٤٧٤	-٠,١٤١٧٢٠	٠,٢٢٤٨	-٠,١٥٤٥٩٨	٠,١٦٦١
F-statistic		٣,١٢١٨٣٦		١,٦٢٦١٥١		٣,١٢١٨٣٦	
Prob(F-statistic)		٠,٠٠٢٨٢٠		٠,٠٨٠٥٨٧		٠,٠٠٢٨٢٠	
R-squared		٠,٣٣٨٥٢٧		٠,٤٠٥٨١٧		٠,٣٣٨٥٢٧	
Durbin-Watson stat		٢,٣٩٣٠٠٠		٢,٤٠٧٧٧١		٢,٣٩٣٠٠٠	

المصدر:من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج (Eviews9).

بعد تقدير النماذج الثلاثة للنموذج المدروس، سوف ننتقل إلى إستخدام أساليب الاختيار بين هذه النماذج الثلاثة، بالاستعانة باختبارات إحصائية هي: اختبار (Breusch-Pagan LM-Test)، واختبار(Hausman-test)، ويمكن شرح قاعدة المفاضلة بين النماذج السابقة وفق الآتي:

- إذا كانت القيمة الاحتمالية لإختبار (Breusch-Pagan LM-Test)، أقل من (٠,٠٥)، يتم قبول الفرضية البديلة بأن نموذج التأثيرات الثابتة (FE) والتأثيرات العشوائية (RE) أفضل من النموذج التجميعي.
- إذا كانت القيمة الاحتمالية لإختبار (Hausman-test)، أقل من (٠,٠٥)، يتم قبول الفرضية البديلة بأن نموذج التأثيرات الثابتة (FE) أفضل من النموذج العشوائي (RE).

للمفاضلة بين نموذجي نموذج التأثيرات الثابتة (FE) أو التأثيرات العشوائية (RE) والنموذج التجميعي، تم إجراء إختبار (Breusch-Pagan LM-Test)، حيث تعطى فرضيات هذا الإختبار كالتالي:

H_0: نقبل النموذج التجميعي

H_1: نقبل النموذج التأثيرات الثابتة (FE) /والتأثيرات العشوائية (RE)

والجدول الموالي يوضح نتائج إختبار (Breusch-Pagan LM-Test):

جدول (٨): نتائج إختبار (Breusch-Pagan LM-Test)

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects			
Null hypotheses: No effects			
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives			
Test Hypothesis			
Breusch-Pagan	Cross-section	Time	Both
	3.427397	2.656099	6.083496
	(0.0641)	(0.1032)	(0.0136)

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج (Eviews9).

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لإختبار (Breusch-Pagan LM-Test)، تساوي إلى (٠,٠٦٤١) وهي أكبر من مستوى المعنوية (٠,٠٥)، وعلية يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص بأن النموذج التجميعي أفضل من نموذجي النموذج التأثيرات الثابتة (FE) والتأثيرات العشوائية (RE).

من خلال نتائج الجدول رقم (٢-٢١)، نموذج الإنحدار التجميعي لإختبار أثر الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر على إدارة الأرباح خلال الفترة الممتدة بين (٢٠١١-٢٠١٦)، بدلالة العوامل الإقتصادية والمتمثلة في المتغيرات الضابطة (الربحية، الحجم، خطر الاستغلال، مستوى السيولة، المديونية، المدفوعات الضريبة، معدل النمو، التحفظ المحاسبي، التدفق النقدي) نلاحظ أن:

بلغت القيمة الاحتمالية الإحصائية لاختبار فيشر لقياس المعنوية الكلية لنموذج الإنحدار التجميعي المقدر، 3.121836=**Prob(F-statistic)** عند مستوى معنوية إختبار 0.002820=Prob(F-statistic)وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية $H_0\alpha=0.05$ وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها أن هناك واحد على الأقل من معاملات نموذج الإنحدار المقدر تختلف معنوياً عن الصفر.

بلغت قيمة معامل الإنحدار لمتغير الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر(B=0.070689)، عند مستوى معنوية إختبار Prob=0.0002 وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية $\alpha=0.05$ وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها أن بأن معامل الإنحدار (β) يختلف معنوياً عن الصفر، مما يعني أن الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر والمعبر عنها بفترات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) المستمدة مبادئه من المعايير المحاسبية الدولية، أدى إلى زيادة حجم ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية.

بلغت قيمة معامل الإنحدار لمتغير المديونية(B=0.184865)، عند مستوى معنوية إختبار Prob=0.0263 وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية $H_0\alpha=0.05$ وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها أن بأن معامل الإنحدار (β) يختلف معنوياً عن الصفر، مما يعني أن المؤسسات التي لديها مستوى عال من المديونية هي الأكثر دافعا نحو ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية.

بلغت قيمة معامل الإنحدار لمتغير المديونية(B=-0.107093)، عند مستوى معنوية إختبار Prob=0.028 وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية $H_0\alpha=0.05$ وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها أن بأن معامل الإنحدار (β) يختلف معنوياً عن الصفر، مما يعني أن المؤسسات التي تحقق مستويات عالية لمعدلات النمو أقل ميولاً نحو ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية، مقارنة بالمؤسسات ذات المستوى المنخفضة.

يتضح أن معامل التحديد R^2(R-squared) يساوي إلى ٠,٣٤، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة (الخبرة المتراكمة، المديونية ومعدل النمو) تفسر ٣٤٪ من الانحرافات الكلية في ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بالقيمة المطلقة للمستحقات وهي تعبر عن جودة توفيق مقبولة، في حين أن ٦٦٪من الإنحرافات ترجع إلى عوامل اخرى لم يتضمنها النموذج المقدر.

٢. **تقدير نماذج السلاسل الزمنية المقطعية باستخدام نموذج جونز المعدل:** في هذا الجانب سيتم عرض النتائج الخاصة باختبار أثر الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر على إدارة الأرباح خلال الفترة الممتدة بين (٢٠١١-٢٠١٦)، بدلالة العوامل الإقتصادية والمتمثلة في المتغيرات الضابطة (الربحية، الحجم، خطر الاستغلال، مستوى السيولة، المديونية، المدفوعات الضريبة، معدل النمو، التحفظ المحاسبي، التدفق النقدي)، وذلك بتقدير نماذج البيانات الطولية الثلاثة، وفق ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (٩): نتائج أثر الخبرة المتراكمة على إدارة الأرباح باستخدام نموذج جونز المعدل

البيان		نموذج الإنحدار التجميعي		نموذج التأثيرات الثابتة		نموذج التأثيرات العشوائية	
		المعامل Coefficient	الاحتمالية Prob	المعامل Coefficient	الاحتمالية Prob	المعامل Coefficient	الاحتمالية Prob
الثابت	C	٠,١١٧١٨٠-	٠,٦٤٣٣	٠,٤٨٦٠٣٤-	٠,٢٦٧٢	٠,١١٧١٨٠-	٠,٦٥٨٣
المتغيرات التفسيرية	الخبرة المتراكمة	٠,٠٦٥٣٣١	٠,٠٠٠٤	٠,٠٦٠٦٩٩	٠,٠٠٣٤	٠,٠٦٥٣٣١	٠,٠٠٠٧
	الربحية	٠,٢٣٧٩٨٩	٠,٣٦٣٧	٠,٥٠٥٤٥٧	٠,١٩٢٣	٠,٢٣٧٩٨٩	٠,٣٨٥٤
	حجم الشركة	٠,٠٠٠٩٠٧-	٠,٩٢١٥	٠,٠١٦٩٢٥	٠,٣٥٠٢	٠,٠٠٠٩٠٧-	٠,٩٢٥٠
	خطر الاستغلال	٠,٠٠٧٣٠٢-	٤٥٨٦	٠,٠٠٤٥١٣-	٠,٧٦١٨	٠,٠٠٧٣٠٢-	٠,٤٧٨٩
	مستوى السيولة	٠,٠٠٤٧٥٨	٠,٤٢٨٩	٠,٠٠١٥٣٥	٠,٨٣٦٥	٠,٠٠٤٧٥٨	٠,٤٤٩٨
	المديونية	٠,١٨٩٩٣٤	٠,٠٢٢١	٠,٠٣٧٠٩٨	٠,٨١٥٩	٠,١٨٩٩٣٤	٠,٠٢٨٥
	الضريبة	٠,٠٨٧٨٠٩-	٠,٩١٧٧	٠,٠٠٦٤٠٢-	٠,٩٩٥٣	٠,٠٨٧٨٠٩-	٠,٩٢١٤
	معدل النمو	٠,٠٩٤٤٥١-	٠,٠٥٠٧	٠,٠١٥١٠٨-	٠,٠٤٧٣	٠,٠٩٤٤٥١-	٠,٠٦١٦
	التحفظ المحاسبي	٠,٠٠٠٧٧٨	٠,٨٩٧٢	٠,٠٠٤٥٠٨-	٠,٥٣٧١	٠,٠٠٠٧٧٨	٠,٩٠١٨
	التدفق النقدي	٠,١٤٣٢٥٩	٠,١٧٧٣	٠,١٢٣١٣٧	٠,٢٨٨٩	٠,١٤٣٢٥٩	٠,١٩٧٢
F-statistic		٢,٩٦٩٩٠٦		١,٥٥٩٠٨١		٢,٩٦٩٩٠٦	
Prob(F-statistic)		٠,٠٠٤١٥٥		٠,١٠٠٠٢٤		٠,٠٠٤١٥٥	
R-squared		٠,٣٢٧٤٤٦		٠,٣٩٥٧٠٣		٠,٣٢٧٤٤٦	
Durbin-Watson stat		٢,٣٤٦٣٥٩		٢,٣٥٢٧٥٢		٢,٣٤٦٣٥٩	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج (Eviews9)

بعد تقدير النماذج الثلاثة للنموذج المدروس، سوف ننتقل إلى إستخدام أساليب الاختيار بين هذه النماذج الثلاثة، بالاستعانة باختبارات إحصائية هي: إختبار (Breusch-Pagan LM-Test)، واختبار(Hausman-test) وفق الآتي:

للمفاضلة بين نموذجي نموذج التأثيرات الثابتة (FE) والتأثيرات العشوائية (RE) أو النموذج التجميعي، تم إجراء إختبار (Breusch-Pagan LM-Test)، حيث تعطى فرضيات هذا الإختبار كالتالي:

H_0: نقبل النموذج التجميعي

H_1: نقبل النموذج التأثيرات الثابتة (FE) /والتأثيرات العشوائية (RE)

والجدول الموالي يوضح نتائج إختبار (Breusch-Pagan LM-Test):

جدول (١٠): نتائج إختبار (Breusch-Pagan LM-Test)

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects			
Null hypotheses: No effects			
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives			
Test Hypothesis			
Breusch-Pagan	Cross-section	Time	Both
	3.252122	2.744911	5.997032
	(0.0713)	(0.0976)	(0.0143)

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج (Eviews9)

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لإختبار (Breusch-Pagan LM-Test)، تساوي إلى (٠,٠٧١٣) وهي أكبر من مستوى المعنوية (٠,٠٥)، وعلية يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص بأن النموذج التجميعي أفضل من نموذجي النموذج التأثيرات الثابتة (FE) والتأثيرات العشوائية (RE).

من خلال نتائج الجدول رقم (٢-٢١)، نموذج الإنحدار التجميعي لإختبار أثر الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر على إدارة الأرباح خلال الفترة الممتدة بين (٢٠١١-٢٠١٦)، بدلالة العوامل الإقتصادية والمتمثلة في المتغيرات الضابطة (الربحية، الحجم، خطر الاستغلال، مستوى السيولة، المديونية، المدفوعات الضريبة، معدل النمو، التحفظ المحاسبي، التدفق النقدي) نلاحظ أن:

بلغت القيمة الاحتمالية الإحصائية لاختبار فيشر لقياس المعنوية الكلية لنموذج الإنحدار التجميعي المقدر، Prob(F-statistic)=2.969906 عند مستوى معنوية إختبار Prob(F-statistic)=0.004155 وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية $H_0\alpha=0.05$ وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها أن هناك واحد على الأقل من معاملات نموذج الإنحدار المقدر تختلف معنوياً عن الصفر.

بلغت قيمة معامل الإنحدار لمتغير الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر (B=0.065331)، عند مستوى معنوية إختبار Prob=0.0004 وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية α=0.05 وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها أن بأن معامل الإنحدار (β) يختلف معنوياً عن الصفر، مما يعني أن الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر والمعبر عنها بفترات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) المستمدة مبادئه من المعايير المحاسبية الدولية، أدى إلى زيادة حجم ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية.

بلغت قيمة معامل الإنحدار لمتغير المديونية(B=0.189934)، عند مستوى معنوية إختبار Prob=0.0221 وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية H_0α=0.05 وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها أن بأن معامل الإنحدار (β) يختلف معنوياً عن الصفر، مما يعني أن المؤسسات التي لديها مستوى عال من المديونية هي الأكثر دافعا نحو ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية.

يتضح أن معامل التحديد(R^2(R-squared يساوي إلى ٠,٣٣ ، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة (الخبرة المتراكمة،المديونية ومعدل النمو)تفسر ٣٣ % من الإنحرافات الكلية في ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بالقيمة المطلقة للمستحقات وهي تعبر عن جودة توفيق مقبولة، في حين أن ٦٧٪من الإنحرافات ترجع إلى عوامل اخرى لم يتضمنها النموذج المقدر.

٣. **تقدير نماذج السلاسل الزمنية المقطعية باستخدام نموذج ريس:** في هذا الجانب سيتم عرض النتائج الخاصة بإختبار أثر الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر على إدارة الأرباح خلال الفترة الممتدة بين (٢٠١١-٢٠١٦)، بدلالة العوامل الإقتصادية والمتمثلة في المتغيرات الضابطة (الربحية،الحجم، خطر الاستغلال، مستوى السيولة، المديونية، المدفوعات الضريبة، معدل النمو، التحفظ المحاسبي، التدفق النقدي)، وذلك بتقدير نماذج البيانات الطولية الثلاثة، وفق ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (١١): نتائج تقدير معلمات نماذج البيانات الطولية لقياس محددات إدارة الأرباح باستخدام نموذج ريس

البيان		نموذج الإنحدار التجميعي		نموذج التأثيرات الثابتة		نموذج التأثيرات العشوائية	
		المعامل Coefficient	الاحتمالية Prob	المعامل Coefficient	الاحتمالية Prob	المعامل Coefficient	الاحتمالية Prob
الثابت	C	٠,٠٩٠٢٣٥	٠,٤٤٦٤	٠,٠٩٠١٠٤	٠,٦٣٥٠	٠,٠٩٠٢٣٥-	٠,٤٣٥٠
المتغيرات التفسيرية	الخبرة المتراكمة	٠,٠٣١٣٢٠	٠,٠٠٠٣	٠,٠٣٢٦٥٦	٠,٠٠٠٤	٠,٠٣١٣٢٠	٠,٠٠٠٢
	الربحية	٠,٠٦١٣١٩	٠,٦١٥٨	٠,١٩٥٣٢١	٠,٢٤٤٦	٠,٠٦١٣١٩	٠,٦٠٦٩
	حجم الشركة	٠,٠٠٢٨٤٠	٠,٥٠٩٧	٠,٠٠٦٣٠٢-	٠,٤٢٤٠	٠,٠٠٢٨٤٠	٠,٤٩٩١
	خطر الاستغلال	٠,٠١١٢٨٧-	٠,٠١٦٥	٠,٠٢٢٠٦٢٠-	٠,٠٠٢٤	٠,٠١١٢٨٧-	٠,٠١٤١
	مستوى السيولة	٠,٠٠١٤٥٠	٠,٦٠٥٥	٠,٠٠٠٣٦٧-	٠,٩٠٩٨	٠,٠٠١٤٥٠	٠,٥٩٥٦
	المديونية	٠,٠٤٩٠٨٣	٠,١٩٩١	٠,٠٩١٢٤٩	٠,١٩٢٢	٠,٠٤٩٠٨٣	٠,١٨٨١
	الضريبة	٠,٥٧٦٠٦٥	٠,١٥٠٥	٠,٧١٧٦٠٠	٠,١٣٣٦	٠,٥٧٦٠٦٥	٠,١٤٠٦
	معدل النمو	٠,٠٤١١٥٨-	٠,٠٦٨٠	٠,٠٥٢٣٥٣-	٠,٠٢٤١	٠,٠٤١١٥٨-	٠,٠٦١٥
	التحفظ المحاسبي	٠,٠٠٤٢٤١	٠,١٣٥٥	٠,٠٠٣٥٣٣	٠,٢٦٨٨	٠,٠٠٤٢٤١	٠,١٢٦٠
	التدفق النقدي	٠,٠٩٠٥٢٤-	٠,٠٦٩٩	٠,٠٥٣٢٣٧-	٠,٢٩٢٤	٠,٠٩٠٥٢٤-	٠,٠٦٣٣
F-statistic		٣,٢٨٦٩٨١		٢,٣١٨٣٣٩		٣,٢٨٦٩٨١	
Prob(F-statistic)		٠,٠٠١٨٥٣		٠,٠٠٧٦٨٨		٠,٠٠١٨٥٣	
R-squared		٠,٣٥٠١٦٤		٠,٤٩٣٣٣٨		٠,٣٥٠١٦٤	
Durbin-Watson stat		١,٦٤٢٢٧٠		٢,٠٠٨٣٧٠		١,٦٤٢٢٧٠	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج (Eviews9)

بعد تقدير النماذج الثلاثة للنموذج المدروس، سوف ننتقل إلى إستخدام أساليب الاختيار بين هذه النماذج الثلاثة، بالاستعانة باختبارات إحصائية هي: إختبار (Breusch-Pagan LM-Test)، واختبار(Hausman-test)، وفق الآتي:

للمفاضلة بين نموذجي نموذج التأثيرات الثابتة (FE) والتأثيرات العشوائية (RE) أو النموذج التجميعي، تم إجراء إختبار (Breusch-Pagan LM-Test)، حيث تعطى فرضيات هذا الإختبار كالتالي:

H_0: نقبل النموذج التجميعي

H_1: نقبل النموذج التأثيرات الثابتة (FE) /والتأثيرات العشوائية (RE)

والجدول الموالي يوضح نتائج إختبار (Breusch-Pagan LM-Test):

جدول (١٢): نتائج إختبار (Breusch-Pagan LM-Test)

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects			
Null hypotheses: No effects			
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives			
Test Hypothesis			
Breusch-Pagan	Cross-section	Time	Both
	0.171516	1.522386	1.693903
	(0.6788)	(0.2173)	(0.1931)

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج (Eviews9)

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لإختبار (Breusch-Pagan LM-Test)، تساوي إلى (٠,٦٧٨٨) وهي أكبر من مستوى المعنوية (٠,٠٥)، وعلية يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص بأن النموذج التجميعي أفضل من نموذجي النموذج التأثيرات الثابتة (FE) والتأثيرات العشوائية (RE).

من خلال نتائج الجدول رقم (٢-٢١)، نموذج الإنحدار التجميعي لإختبار أثر الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر على إدارة الأرباح خلال الفترة الممتدة بين (٢٠١١-٢٠١٦)، بدلالة العوامل الإقتصادية والمتمثلة في المتغيرات الضابطة (الربحية، الحجم، خطر الاستغلال، مستوى السيولة، المديونية، المدفوعات الضريبة، معدل النمو، التحفظ المحاسبي، التدفق النقدي) نلاحظ أن:

بلغت القيمة الاحتمالية الإحصائية لاختبار فيشر لقياس المعنوية الكلية لنموذج الإنحدار التجميعي المقدر، Prob(F-statistic)= 3.286981 عند مستوى معنوية إختبار Prob(F-statistic)=0.001853 وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية H_0 $\alpha=0.05$ وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها أن هناك واحد على الأقل من معاملات نموذج الإنحدار المقدر تختلف معنوياً عن الصفر.

بلغت قيمة معامل الإنحدار لمتغير الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر(B=0.031320)، عند مستوى معنوية إختبار Prob=0.0003 وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية H_0 $\alpha=0.05$ وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها أن بأن معامل الإنحدار (β) يختلف معنوياً عن الصفر، مما يعني أن الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر والمعبر عنها بفترات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) المستمدة مبادئه من المعايير المحاسبية الدولية، أدى إلى زيادة حجم ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية.

بلغت قيمة معامل الإنحدار لمتغير خطر الإستغلال(B=-0.011287)، عند مستوى معنوية إختبار Prob=0.0165 وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية H_0 $\alpha=0.05$ وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها أن بأن معامل الإنحدار (β) يختلف معنوياً عن الصفر، مما يعني أن المؤسسات التي لديها مستوى عال من خطر الإستغلال هي الأقل دافعا نحو ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية.

يتضح أن معامل التحديد R^2(R-squared) يساوي إلى ٠,٣٥، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة (الخبرة المتراكمة، خطر الاستغلال) تفسر ٣٥٪ من الانحرافات الكلية في ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بالقيمة المطلقة للمستحقات وهي تعبر عن جودة توفيق مقبولة، في حين أن ٦٥٪من الانحرافات ترجع إلى عوامل اخرى لم يتضمنها النموذج المقدر.

٤. **تقدير نماذج السلاسل الزمنية المقطعية باستخدام نموذج كوثري:** في هذا الجانب سيتم عرض النتائج الخاصة باختبار أثر الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر على إدارة الأرباح خلال الفترة الممتدة بين (٢٠١١-٢٠١٦)، بدلالة العوامل الإقتصادية والمتمثلة في المتغيرات الضابطة (الربحية، الحجم، خطر الاستغلال، مستوى السيولة، المديونية، المدفوعات الضريبة، معدل النمو، التحفظ المحاسبي، التدفق النقدي)، وذلك بتقدير نماذج البيانات الطولية الثلاثة، وفق ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (١٣): نتائج تقدير معلمات نماذج البيانات الطولية لقياس محددات إدارة الأرباح باستخدام نموذج كوثري

البيان		نموذج الإنحدار التجميعي		نموذج التأثيرات الثابتة		نموذج التأثيرات العشوائية	
		المعامل Coefficient	الاحتمالية Prob	المعامل Coefficient	الاحتمالية Prob	المعامل Coefficient	الاحتمالية Prob
الثابت	C	٠,٤٥٠٣٧٤-	٠,٢٩١٣	١,٥٨٦٤١٦-	٠,٠٢١٦	٠,٨١٧١٨٢-	٠,١٠٥٠
المتغيرات التفسيرية	الخبرة المتراكمة	٠,١٦٩١٣٥	٠,٠٠٠٠	٠,١٧٦١٧٤	٠,٠٠٠٠	٠,١٧٧١٥١	٠,٠٠٠٠
	ربحية الشركة	١,٠١٨٢٨٧	٠,٠٢٣١	١,٧٨٩٨٨٥	٠,٠٠٣٩	١,٣٤٧٨٩٨	٠,٠٠٨٢
	حجم الشركة	٠,٠٠٣١٩١	٠,٨٣٦٤	٠,٠٥١٧٥٨	٠,٠٦٧٧	٠,٠١٧٣٠٣	٠,٣٥٦٤
	خطر الاستغلال	٠,٠٢٤٤٢٧-	٠,١٤٢٦	٠,٠١٥٣٢٠-	٠,٥٠٥٩	٠,٠٢٤٦٥٣-	٠,١٧٠٨
	مستوى السيولة	٠,٠٠٨٦٦٤	٠,٣٩١٥	٠,٠٠٨٠٨٣	٠,٤٢٨٦	٠,٠٠٩٧٩٧	٠,٣٤٨٣
	مديونية الشركة	٠,٢٩٤٦٩٨	٠,٠٣٤٠	٠,٢١٥٣٢٢	٠,٣٨٣٢	٠,٣٤٨٩٣	٠,٠٢٩٥
	الضريبة	٢,٢١٢١٣٤	٠,١٢٤٩	٠,٥٢٩٧٦٧	٠,٧٥٢٢	١,٢٧١٦٠٩	٠,٤٠٧٠
	معدل النمو	٠,١٠٩٤٤٩-	٠,١٧٤٢	٠,١٢١٤١١-	٠,١٣٤٥	٠,١١١٢١٨-	٠,١٥٦٩
	التحفظ المحاسبي	٠,٠٠١٧٣٢	٠,٨٦٤٠	٠,٠٠٨٩٩٩-	٠,٤٢٥٦	٠,٠٠١٧٥٢-	٠,٨٦٤٠
	التدفق النقدي	٠,١٧٣١٩٤-	٠,٣٢٩٩	٠,٢٢٤٠٢٢-	٠,٢١٢٥	٠,٢٠٢٠٤٤-	٠,٢٥٠٠
F-statistic		٥,٤٤٧٠٠٣		٣,٥٥٥٨٨٥		٥,٧٠٢٢٩٠	
Prob(F-statistic)		٠,٠٠٠٠١٠		٠,٠٠١١٩		٠,٠٠٠٠٠٦	
R-squared		٠,٤٧١٧٢٤		٠,٥٩٨٩٥٣		٠,٤٨٣١٥١	
Durbin-Watson stat		٢,٠٢٥١٧٨		٢,٣٠٠٧٢٧		٢,٢٠٥٢٢٧	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج (Eviews9).

بعد تقدير النماذج الثلاثة للنموذج المدروس، سوف ننتقل إلى إستخدام أساليب الاختيار بين هذه النماذج الثلاثة، بالاستعانة باختبارات إحصائية هي: إختبار (Breusch-Pagan LM-Test)، واختبار(Hausman-test)، وفق الآتي:

للمفاضلة بين نموذجي نموذج التأثيرات الثابتة (FE) والتأثيرات العشوائية (RE) أو النموذج التجميعي، تم إجراء إختبار (Breusch-Pagan LM-Test)، حيث تعطى فرضيات هذا الإختبار كالتالي:

H_0: نقبل النموذج التجميعي

H_1: نقبل النموذج التأثيرات الثابتة (FE) /والتأثيرات العشوائية (RE)

والجدول الموالي يوضح نتائج إختبار (Breusch-Pagan LM-Test):

جدول (١٤): نتائج إختبار (Breusch-Pagan LM-Test)

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects			
Null hypotheses: No effects			
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives			
Test Hypothesis			
Breusch-Pagan	Cross-section	Time	Both
	0.011066	0.547237	0.558303
	(0.9162)	(0.4594)	(0.4549)

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج (Eviews9)

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لإختبار (Breusch-Pagan LM-Test)، تساوي إلى (٠,٩١٦٢) وهي أكبر من مستوى المعنوية (٠,٠٥)، وعلية يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص بأن النموذج التجميعي أفضل من نموذجي التأثيرات الثابتة (FE) والتأثيرات العشوائية (RE).

من خلال نتائج الجدول رقم (٢-٢١)، نموذج الإنحدار التجميعي لإختبار أثر الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر على إدارة الأرباح خلال الفترة الممتدة بين (٢٠١١-٢٠١٦)، بدلالة العوامل الإقتصادية والمتمثلة في المتغيرات الضابطة (الربحية، الحجم، خطر الاستغلال، مستوى السيولة، المديونية، المدفوعات الضريبة، معدل النمو، التحفظ المحاسبي، التدفق النقدي) نلاحظ أن:

بلغت القيمة الاحتمالية الإحصائية لاختبار فيشر لقياس المعنوية الكلية لنموذج الإنحدار التجميعي المقدر، Prob(F-statistic)= 5.447003 عند مستوى معنوية إختبار Prob(F-statistic)=0.00001 وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية α=0.05 وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها أن هناك واحد على الأقل من معاملات نموذج الإنحدار المقدر تختلف معنوياً عن الصفر.

بلغت قيمة معامل الإنحدار لمتغير الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر (B=0.169135)، عند مستوى معنوية اختبار Prob=0.000 وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية α=0.05 وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها أن بأن معامل الانحدار (β) يختلف معنوياً عن الصفر، مما يعني أن الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر والمعبر عنها بفترات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) المستمدة مبادئه من المعايير المحاسبية الدولية، أدى إلى زيادة حجم ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية.

بلغت قيمة معامل الإنحدار لمتغير الربحية(B=1.018287)، عند مستوى معنوية إختبار Prob=0.0231 وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية H_0α=0.05 وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها أن بأن معامل الإنحدار (β) يختلف معنوياً عن الصفر، مما يعني أن المؤسسات التي تحقق مستويات عالية من الربحية هي الأكثر دافعا نحو ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية.

بلغت قيمة معامل الإنحدار لمتغير المديونية(B=0.294697)، عند مستوى معنوية إختبار Prob=0.034 وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية H_0α=0.05 وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها أن بأن معامل الإنحدار (β) يختلف معنوياً عن الصفر، مما يعني أن المؤسسات التي لديها مستويات عالية من المديونية الأكثر ميولاً نحو ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية، مقارنة بالمؤسسات ذات المستوى المنخفضة.

يتضح أن معامل التحديد(R^2(R-squared) يساوي إلى ٠,٤٧، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة (الخبرة المتراكمة، ومديونية الشركة)تفسر ٤٧٪ من الإنحرافات الكلية في ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بالقيمة المطلقة للمستحقات وهي تعبر عن جودة توفيق مقبولة، في حين أن ٥٣٪من الإنحرافات ترجع إلى عوامل اخرى لم يتضمنها النموذج المقدر.

الخاتمة:

تناولت الدراسة فحص أثر الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) المتوافق مع المعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) على ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية، على عينة المؤسسات الإقتصادية للمجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (GICA) للفترة (٢٠١١-٢٠١٦)، إنطلاقاً من تطبيق اختبارات الإحصاءات الوصفية والاستدلالية، وأظهرت النتائج التجريبية بشيوع ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية عينة المؤسسات الإقتصادية للمجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (GICA) للفترة (٢٠١١-٢٠١٦)، لكن مع إرتفاع نسبة الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح مقارنة بالشركات الممارسة، وهذا يعكس إنخفاض مجال المرونة المتاحة للإدارة للمناورة بالأرباح المعلنة للمؤسسات، وانطلاقاً من هذه النتيجة المتوصل إليها نرفض صحة الفرضية الصفرية القائلة لا توجد مؤشرات جوهرية بشيوع ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية لدى مؤسسات المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر(GICA) للفترة (٢٠١١-٢٠١٦)، ونقبل الفرضية البديلة القائلة توجد مؤشرات جوهرية بشيوع ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية لدى مؤسسات المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر(GICA) للفترة (٢٠١١-٢٠١٦).

بينت نتائج الإحصاء الوصفي إرتفاع ممارسات إدارة الأرباح، حسب نماذج القياس الأربعة المختلفة، للفترة الثانية من تطبيق النظام المحاسبي المالي(SCF)، بملاحظة الأشكال البيانية ، نلاحظ إرتفاع مستوى وحجم ممارسات إدارة الأرباح للفترة الثانية من تطبيق النظام المحاسبي المالي(SCF) ، مقارنة بالفترة الأولى لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، وهذا يشير إلى زيادة إتجاه شركات عينة الدراسة نحو ممارسات إدارة الأرباح حسب نماذج القياس الأربعة المختلفة نتيجة للخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي، وعليه تم إجراء إختبار **"ت"** لعينتين مستقلتين (t d'échantillons-Test indépendants) (الفترة قبل وبعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي SCF)، ولضمان دقة نتائج هذا الإختبار تم إرفاقه بالاختبار اللامعلمي لمان وتني (U de Mann-Whitney).

أظهرت النتائج الإحصاء الاستدلالي أن مستوى معنوية إختبار "ت" بلغ Sig=0.000 وهي أقل من مستوى معنوية 0.05= α في حين بلغ مستوى معنوية إختبار "مان وتني" Sig=0.001 وهي أقل من مستوى معنوية 0.05= α وبالتالي هناك فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في مستويات ممارسات إدارة الأرباح قبل وبعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي SCF في بيئة الأعمال الجزائرية، مما يعني زيادة إتجاه شركات عينة الدراسة نحو ممارسات إدارة الأرباح حسب نماذج القياس الأربعة المختلفة نتيجة للخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر، وانطلاقاً من هذه النتيجة المتوصل إليها، نرفض صحة الفرضية الصفرية القائلة لا توجد فروقات جوهرية في مستوى ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية لدى مؤسسات المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر(GICA) قبل وبعد الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر، ونقبل الفرضية البديلة القائلة توجد فروقات جوهرية في مستوى ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية لدى مؤسسات المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر(GICA) قبل وبعد الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر.

أظهرت نتائج تقدير نماذج البيانات الطولية الثلاثة (نموذج الإنحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية) لإختبار أثر الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر على إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية خلال الفترة الممتدة بين (٢٠١١-٢٠١٦)، بدلالة العوامل الإقتصادية والمتمثلة في المتغيرات المستقلة الضابطة (الربحية، الحجم، خطر الإستغلال، مستوى السيولة، المديونية، المدفوعات الضريبة، معدل النمو، التحفظ المحاسبي، التدفق النقدي)، أن هناك إجماعا تاما حسب نماذج القياس الأربعة حسب هذه الدراسة، أنه لا يوجد أثر ذو فروقات جوهرية في العوامل المؤثر على ممارسات إدارة الأرباح للشركات الإقتصادية الجزائرية والمتمثلة أساسا في (ربحية الشركة، الحجم، مستوى السيولة، مخاطر الإستغلال، لمدفوعات الضريبة، التحفظ المحاسبي، التدفق النقدي)، مما يعني أنه لا يوجد تأثير لهذه الدوافع في بيئة الأعمال الجزائرية لتوجيه الشركات نحو ممارسات إدارة الأرباح سواءا قبل وبعد الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر، في حين أظهرت النتائج وجود تأثير ذو فروقات جوهرية للعوامل (الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي، مديونية الشركة، معدل نمو الشركة) على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الإقتصادية الجزائرية، حيث أن:

- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر وممارسات إدارة الأرباح، مما يعني إرتفاع مستوى وحجم ممارسات إدارة الأرباح للفترة الثانية من تطبيق النظام المحاسبي المالي(SCF) ، مقارنة بالفترة الأولى لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) ؛
- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مديونية الشركة وممارسات إدارة الأرباح، مما يعني أن زيادة مديونية الشركة تؤدي إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية؛
- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل نمو الشركة وممارسات إدارة الأرباح، مما يعني أن زيادة معدل نمو الشركة تؤدي إلى إرتفاع ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية.

وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، التي مفادها أن هناك أثر ذو فروقات جوهرية في العوامل المؤثر على ممارسات إدارة الأرباح للشركات الاقتصادية الجزائرية (الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي، مديونية الشركة ومعدل نمو الشركة) نتيجةً للخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

١. أبو بكر، أدم إدريس، هلال، يوسف صلاح. (٢٠١٦). "دور معايير التقارير المالية الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في القوائم المالية للمصارف". مجلة العلوم الإقتصادية: ١٧ (٢): ١١٠-١٢٧.

٢. جاسم، محمد محمود. (٢٠٠٥). "انعكاسات القواعد المحاسبية على إدارة الأرباح". مجلة كلية التربية الأساسية: (٥): ٤٤٥-٤٥٣.

٣. رمضان. علي محمود، (٢٠١٤). "أثر إدارة الأرباح لدى الشركات على قياس الربح الضريبي"، رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة دمشق. سوريا.

٤. شاوشي، كهينة. (٢٠١٦). "إطار مقترح لأثر تطبيق المعايير المحاسبة الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية". رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة أمحمد بوقرة. بومرداس. الجزائر.

٥. شنوف، شعيب. (٢٠٠٨). محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية. الطبعة الأولى. مكتبة الشركة الجزائرية بوداو. الجزائر.

٦. صديقي، فؤاد. (٢٠١٦. "ظروف وحوافز إدارة أرباح المؤسسات الإقتصادية الجزائرية في سياق الغموض النسبي لممارسات النظام المحاسبي المالي (SCF)". مذكرة دكتوراه. غير منشورة.جامعة قاصدي مرباح. ورقلة. الجزائر.

٧. القرار المؤرخ في ٢٣ يوليو ٢٠٠٨. المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها. وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد ١٩. المؤرخة في ٢٥ مارس ٢٠٠٩: ٠٦-١١.

٨. القانون رقم (٠٧-١١) المؤرخ في ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٧ والمتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد ٧٤. المؤرخة في ٢٥ مارس ٢٠٠٩: ٠٦..

٩. القرار المؤرخ في ٢٣ يوليو ٢٠٠٨. المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها. وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد ١٩. المؤرخة في ٢٥ مارس ٢٠٠٩: ٠٦-١١.

١٠. المرسوم التنفيذي رقم (٠٨-١٥٦) المؤرخ في ٢٦ ماي سنة ٢٠٠٨ المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم (٠٧-١١). المؤرخ في ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٧ المتضمن النظام المحاسبي المالي. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد ٢٧. المؤرخة في ٢٨ ماي ٢٠٠٨: ١١-١٤.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

[1] Bauwhede, H. & Willekens, M. (2003), "Earnings Management in Belgium: a Review of the Empirical Evidence", Tijdschrift voor Economie en Management, 48 (2): 199-217.

[2] Cai, Lei, Rahman, Asheq Razaur Razaur & Courtenay, Stephen M. (2008). "The Effect of IFRS and its Enforcement on Earnings Management: An International Comparison", SSRN Electronic Journal; December Availableat SSRN: https://ssrn.com/abstract=1473571.

[3] Chung-Peng, Khoo & Nurwati, A. Ahmad-Zaluki (2015), "IFRS Convergence and Earnings Management", Journal of Social Science and Humanities. 23: 75-84, Available at ResearchGate: https://www.researchgate.net/publication/283675748.

[4] Hrichi. Yosr (2013), "Les effets de l'adoption obligatoire des normes IFRS sur la gestion du résultat comptable, une analyse de 100 entreprises françaises", La Revue des Sciences de Gestion 5-6 (N° 263-264):167-168, https://doi.org/10.3917/rsg.263.0163.

[5] Marie-Anne, Verdier & Jennifer, Boutant (2016), "Les dirigeants gèrent-ils les résultats comptables avant d'annoncer une réduction d'effectifs ? Le cas des enterprises françaises cotées", Comptabilité, Contrôle, Audit. 22 (3): 9-45, https://doi.org/10.3917/cca.223.0009.

[6] Missonier-Piera, Franck & Ben-Amar Walid (2007), "La Gestion des Résultats Comptables lors des Prises de Contrôle : Une analyse dans le Contexte Suisse", Comptabilité - Contrôle – Audit, 13 (1): 137- 155, https://doi.org/10.3917/cca.131.0137.

[7] Nadine A. Fry & Roy Chandler (2006), "Acceptance of International Accounting Standard-Setting: Emerging Economies Versus Developed Countries", Accounting, Banking and Corporate Financial Management in Emerging Economies Research in Accounting in Emerging Economies, University of Birmingham, UK, Vol 7: 147–162, https://doi.org/10.1016/s1479-3563(06)07007-1.

[8] Palacios-Manzano, M. & Martinez-Conesa (2014). "Assessing the Impact of IFRS Adaptation on Earnings Management : An Emerging Market Perspective". Transformations in Business & Economics. 13(1): 21-40.

[9] Rathke, A. T., V., Santana. de F., Lourenço, I. M. E. C. & Dalmácio, F. Z. (2016), "International Financial Reporting Standards and Earnings Management in Latin America", Revista de Administração Contemporânea, 20(03): 368-388.

[10] Shahrokh, M. Saudagaran & Jeselito, G. Diga. (2003). "Economic integration and accounting harmonization options in emerging markets : Adopting the IASC/IASB Accounting in Emerging Economies", 5: 239-266, Available from : https://www.researchgate.net/publication/238308778 12.

[11] Thomas, Jeanjean (2002). "Gestion de résultat : mesure et demesure. Technologie et management de l'information: enjeux et impacts dans la comptabilité", le contrôle et l'audit, 12: 01-22.

[12] Weffort, E. F J., Silva, A.F. da. & Carvalho, L. N. G. (2016), "Earnings management and macroeconomic crises: evidences from Brazil and USA capital markets", Journal of Accounting in Emerging Economies. 6(2):179-202, https://doi.org/10.1108/jaee-07-2013-0037.

[13] Yuyang, Zhang & Konari, Uchida. (2013). "How do accounting standards and insiders 'incentives affect earnings management? Evidence from China", Emerging Markets Review. 16: 78-99, https://doi.org/10.1016/j.ememar.2013.04.002.

[14] Zaenal, Fanani (2013), "Do IFRS adoption, firm size, and firm leverage influence earnings management? evidence from manufacturing firm listed in Indonesia stock exchange", Unpublished Ph.D. thesis, Faculty of Economic and Business Universitas Airlangga, Indonesia.

www.refaad.com

المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال

Global Journal of Economics and Business (GJEB)

Journal Homepage: https://www.refaad.com/views/GJEB/home.aspx

ISSN: 2519-9293(Online) 2519-9285 (Print)

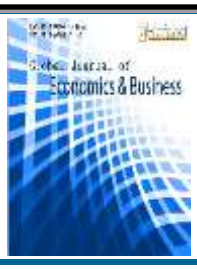

The impact of accumulated experience of accounting practice on the earnings management in Algerian companies - an empirical study of companies listed in the Algerian industrial cement group during the period of (2011- 2016)-

[1] Abdennour Chenine , [2]Amel Mehaoua , [3]Mohamed Zergoune

[1,2,3] Laboratory of Quantitative Applications in Economics and Finance, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Kasdi Merbah University, Algeria.

[1]Chenineabdennour@yahoo.com

Received : 1/2/2020 Revised : 15/2/2020 Accepted : 7/10/2020 DOI : https://doi.org/10.31559/GJEB2020.9.2.6

Abstract: The study aims to test the impact of accumulated experience of accounting practice on the earnings management in Algerian companies, on the sample of companies listed in the Algerian industrial cement group during the period of (2011- 2016). The results of the study found that there were substantial indicators of the prevalence of earnings management practices of an accounting nature of the companies of the industrial cement of Algeria (GICA). The results also showed that there were statistically significant differences in the level of earnings management practices of an accounting nature of the companies of the industrial cement of Algeria (GICA) as a result of the accumulated experience of accounting, practice in Algeria, which indicates an increase in earnings management practices for the second period of applying the financial accounting system (SCF) according to the four different measurement models. The results also showed that there was a significant impact on factors (accumulated experience of accounting practice, company indebtedness, company growth rate) in guiding earnings management practices in Algerian companies, While the factors (company profitability, size, liquidity level, exploitation risk, tax payments, accounting reservation, cash flow) had no effect in directing earnings management practices of Algerian economic institutions.

Keywords: *Earnings Management; Accumulated Experience of Accounting Practice; Financial Accounting System.*

References:

[1] Abw Bkr, Adm Edrys, Hlal, Ywsf Slah. (2016). "Dwr M'ayyr Altqaryr Almalyh Aldwlyh Fy Alhd Mn Mmarsat Edart Alarbah Fy Alqwa'm Almalyh Llmsarf". Mjlt Al'lwm Aleqtsadyh: 17 (2): 110-127.

[2] Jasm, Mhmd Mhmwd. (2005). "An'kasat Alqwa'd Almhasbyh 'la Edart Alarbah". Mjlt Klyt Altrbyh Alasasyh: (5): 445- 453.

[3] Rmdan. 'ly Mhmwd, (2014). "Athr Edart Alarbah Lda Alshrkat 'la Qyas Alrbh Aldryby", Rsalt Dktwrah Ghyr Mnshwrh. Jam't Dmshq. Swrya.

[4] Shawshy, Khynh. (2016). "Etar Mqtrh Lathr Ttbyq Alm'ayyr Almhasbh Aldwlyh Fy Alhd Mn Mmarsat Edart Alarbah Fy Alshrkat Aljza'ryh". Rsalt Dktwrah Ghyr Mnshwrh. Jam't Amhmd Bwqrh. Bwmrdas. Aljza'r.

[5] Shnwf, Sh'eyb. (2008). Mhasbt Alm'ssh Tbqa Llm'ayyr Almhasbyh Aldwlyh. Altb'h Alawla. Mktbt Alshrkh Aljza'ryh Bwdaw. Aljza'r.

[6] Sdyqy, F'ad. (2016. "Zrwf Whwafz Edart Arbah Alm'ssat Aleqtsadyh Aljza'ryh Fy Syaq Alghmwd Alnsby Lmmarsat Alnzam Almhasby Almaly (Scf)". Mdkrt Dktwrah. Ghyr Mnshwrh. Jam't Qasdy Mrbah. Wrqlh. Aljza'r.

[7] Alqrar Alm'rkh Fy 23 Ywlyw 2008. Almtdmn Qwa'd Altqyym Walmhasbh Wmhtwa Alkshwf Almalyh W'rdha. Wkda Mdwnt Alhsabat Wqwa'd Syrha, Aljrydh Alrsmyh Lljmhwryh Aljza'ryh. Al'dd 19. Alm'rkhh Fy 25 Mars 2009: 06-11.

[8] Alqanwn Rqm (07-11) Alm'rkh Fy 25 Nwfmbr 2007 Walmtdmn Alnzam Almhasby Almaly, Aljrydh Alrsmyh Lljmhwryh Aljza'ryh. Al'dd 74. Alm'rkhh Fy 25 Mars 2009: 06.

[9] Alqrar Alm'rkh Fy 23 Ywlyw 2008. Almtdmn Qwa'd Altqyym Walmhasbh Wmhtwa Alkshwf Almalyh W'rdha. Wkda Mdwnt Alhsabat Wqwa'd Syrha, Aljrydh Alrsmyh Lljmhwryh Aljza'ryh. Al'dd 19. Alm'rkhh Fy 25 Mars 2009: 06-11.

[10] Almrswm Altnfydy Rqm (08-156) Alm'rkh Fy 26 May Snt 2008 Almtdmn Ttbyq Ahkam Alqanwn Rqm (07-11). Alm'rkh Fy 25 Nwfmbr 2007 Almtdmn Alnzam Almhasby Almaly. Aljrydh Alrsmyh Lljmhwryh Aljza'ryh. Al'dd 27. Alm'rkhh Fy 28 May 2008: 11-14.

ملحق الجداول والأشكال

الملحق رقم (١): عينة الدراسة الشركات التابعة للشركة الأم المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (GICA)

إسم الشركة	الرقم	إسم الشركة	الرقم
شركة إسمنت تبسة (SCT- Tebessa)	٠٧	شركة إسمنت سور الغزلان- البويرة (SCSEG-Bouira)	٠١
شركة إسمنت عين الكبيرة- سطيف (SCAEK-Sétif)	٠٨	شركة إسمنت متيجة- البليدة (SCMI-Blida)	٠٢
شركة إسمنت الجزائر (SCAL)	٠٩	شركة إسمنت زهانة- معسكر (SCIZ-Mascara)	٠٣
شركة إسمنت سعيدة (SCIS- Saida)	١٠	مؤسسة الإسمنت حامة بوزيان (SCHB-Constantine)	٠٤
شركة إسمنت بني صاف - عين تيموشنت (SCIBS-Ain Temouchent)	١١	شركة إسمنت عين التوتة- باتنة (SCIMAT-Batna)	٠٥
شركة إسمنت الشلف (ECDE- Ech-Cheliff)	١٢	شركة إسمنت حجار السود - عنابة (SCHS-Annaba)	٠٦

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (GICA)

الملحق رقم (٢): المتغيرات المستقلة وطرق قياسها

المتغيرات المستقلة	طرق قياسها
الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)	بطريقة القياس الثنائي القيمة، يأخذ القيمة واحد (١) للفترة قبل الخبرة المتراكمة لتطبيق (SCF)، و (٢)للفترة بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق (SCF)
ربحية الشركة	معدل العائد إلى مجموع الأصول ROA
مديونية الشركة	إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول
حجم الشركة	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول
مخاطر الإستغلال	الانحراف المعياري للتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية إلى مجموع الأصول
مؤشر السيولة	الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة
معدل نمو الشركة	معدل النمو بقسمة التغير في مستوى رقم الأعمال بين السنة الحالية والسنة السابقة على رقم أعمال المؤسسة في السنة السابقة.
المدفوعات الضريبية	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية إلى إجمالي الأصول
التحفظ المحاسبي	المستحقات الكلية إلى إجمالي الأرباح الصافية
التدفق النقدي	التدفق النقدي من العمليات التشغيلية إلى إجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الدراسات السابقة